S

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

S/PV.3139 (Resumption 1)
23 November 1992

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة التاسعة والثلاثين بعد
الثلاثة آلاف والمائة (الاستئناف ١)

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس:	السيد إردوس	(هنغاريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد فورونتسوف
	إكوادور	السيد أيالا لاسو
	بلجيكا	السيد نوتردام
	الرأس الأخضر	السيد بربوسا
	زمبابوي	السيد ممبنغفوي
	الصين	السيد لي داويو
	فرنسا	السيد لدسوس
	فنزويلا	السيد أريّا
	المغرب	السيد بن جلون تويمي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	النمسا	السيد هوهنفلنر
	الهند	السيد غاريخان
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد بركنس
	اليابان	السيد هاتانو

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza, مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

92-61978 ٣٨٩٣ز(٩٢)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٢٥ .

السيد باربوسا (الرأس الاخضر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أولا وقبل كل شيء ، أود أن أقول إن وفد الرأس الاخضر يحدوه الامل في أن يسهم وجود نائب رئيس وزراء العراق ، السيد طارق عزيز في هذا الاجتماع ، في تسهيل التنفيذ التام وغير المشروط لقرارات المجلس ، وذلك حتى يمكن ايجاد حل نهائي للحالة السائدة الآن بين العراق والكويت ، لصالح السلم والاستقرار ، ليس فقط في هذين البلدين الشقيقين والمتجاورين ، وإنما أيضا في جميع أنحاء منطقة الخليج .

منذ بداية أزمة الخليج التي سببها غزو العراق للكويت ، ظلت بلادي من بين البلدان التي أدانت بشدة الغزو الذي تسبب في الكثير من المعاناة وازهاق الارواح والاضرار المادية ، والذي يمثل ، وسيظل يمثل ، تهديدا للسلم والامن الدوليين ، ما دام لا يوجد حل مرض ونهائي .

والواقع ، أنه من الصعب توقع أن يكون بوسع بلد صغير كبلدي أن يتخذ أي موقف آخر في ظل تلك الظروف . إن الدفاع العنيد عن المبادئ المتصلة بتسوية النزاعات بالطرق السلمية ، وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، وأيضا عدم جواز انتهاك السلامة الإقليمية للبلدان وسيادتها ، من الملامح الثابتة لسياسة الرأس الاخضر الخارجية .

وقد احاط وفد بلادي علما بتقارير أجهزة الامم المتحدة المختصة حول التنفيذ الجزئي من جانب العراق لبعض التزاماته بمقتضى قرارات مجلس الامن ذات الصلة . وإنني إذ اشجع الجانب العراقي على الاستمرار - بعزيمة أكبر - في الامتثال لقرارات مجلس الامن ، يؤسفني أن الاحظ أنه لم يمتثل بالكامل لالتزاماته بموجب القرارات المتعلقة بالحالة بين العراق والكويت .

وفي هذه الظروف ، سيدي الرئيس ، لايسع وفد الرأس الاخضر إلا أن يوافق على ما خلصتم اليه من نتائج بشأن عدم تنفيذ العراق الكامل وبدون شرط للالتزامات المفروضة عليه بمقتضى هذه القرارات ؛ وهذا يمنع المجلس في هذه المرحلة من رفع الجزاءات .

ومن الواضح أن التصريحات الاخيرة الواردة في الصحافة العراقية بأن الكويت جزء لايتجزأ من العراق ، بالاضافة الى الدعاية المحلية بهذا المعنى ، لن تؤدي في الغالب الى توليد وجهة نظر في المجلس تؤيد رفع الجزاءات . فما من شيء سوى المزاعم والتدابير العراقية ضد الكويت بالتحديد سوغ فرض المجلس للجزاءات . وفي رأينا أنه لايمكن أن يسود الاستقرار في المنطقة وتعود الروابط الاخوية بين الكويت والعراق إلا اذا توقف العراق الى الابد عن الإدعاء بملكيته الشرعية للاراضي الكويتية .

إننا نعرب مرة أخرى عن قلقنا ازاء حالة السجناء الكويتيين ورعايا البلدان الاخرى في العراق . ونأمل أن يطلق سراحهم قريبا جدا وأن يتاح مع إطلاق سراحهم تيسير الوصول الى الاماكن الموجودين فيها حاليا .

ويحدونا الامل أن ينجم عن اجتماع اليوم خطوات هامة نحو الامام ، من أجل رفع درجة تنفيذ القرارات إلى مستوى أعلى نوعيا : أي التنفيذ التام والكامل لقرارات المجلس ووضع حد للوضع المؤلم الذي يعيشه الشعب العراقي ، الشعب الذي تربطه بشعب الرأس الاخضر علاقات صداقة قوية . وفي هذا الصدد ، ندعو أعضاء المجلس مرة أخرى الى بذل كل مافي وسعهم لضمان تلبية الحاجات الانسانية للشعب العراقي على النحو الواجب .

ولا يسعني أن أنهي بياني دون التأكيد من جديد على أن للشعب العراقي ، شأنه شأن كل الشعوب الاخرى ، الحق في التنمية . وفي رأي وفد بلادي أن الغرض من الجزاءات ليس ، ولا يمكن أن يكون أبدا ، الحيلولة دون تمتع الشعب العراقي بالرخاء والرفاهية . بل على العكس أن الهدف منها هو إعادة السلم والاستقرار كيما تتمكن جميع شعوب المنطقة من العيش بسلام .

السيد أريّا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : لقد انقضت ثمانية أشهر منذ أن خاطب نائب رئيس الوزراء العراقي ، السيد طارق عزيز ، المجلس خلال فترة تولي بلادي لمنصب الرئاسة . وقد أكدت آنذاك على أن الامنية الرئيسية لفنزويلا هي السلم والوفاق بين جميع البلدان في المنطقة ، التي تتشاطر معها مصالح مشتركة .

وأود اليوم أن أكرر هذه الامنية وأن أعلن بوضوح قلقنا إزاء المستوى الذي بلغه تنفيذ قرارات مجلس الامن ، وهي القرارات التي أعلن العراق أنه يقبلها وأنه سينفذها دون قيد أو شرط وبالكامل .

السيد الرئيس ، لقد ذكرتم في وقت مبكر من جلسة اليوم أن العراق لم يمتثل لالتزاماته إلا بطريقة انتقائية وجزئية ؛ وما من شيء يدعو الى القلق أكثر من هذا . وعلى الرغم من الفترة الزمنية المنقضية والالتزامات والوعود التي قطعتها حكومة العراق ، فإنها لم تعترف بشكل نهائي وواضح بالتزاماتها ؛ والاخطر من ذلك أنها تبدو عازمة على إطالة أمد هذه العملية دون مبرر ، مما يفرض على المجتمع الدولي أن يخصص وقتا وموارد كبيرة لمتابعتها .

لقد كان من المفهوم عندما وافق العراق دون قيد أو شرط على تنفيذ قرارات المجلس ، أنه سينفذها برمتها ، لا بطريقة جزئية أو تدريجية أو عنادية . وكانت الفكرة هي التنفيذ الكامل الذي من شأنه أن يمكن الشعب العراقي من العودة في أقرب وقت ممكن الى العيش حياة طبيعية يستحقها بالكامل . ولكن بدلا من ذلك نلاحظ مع القلق كل العقبات والصعوبات التي واجهها المجلس طوال العملية .

وفي رأي بلادي أن تفسير العراق ـ بأن نظام الجزاءات والرصد الحالي يفرضه بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن دون غيرهم ـ تفسير خاطئ وخطير . وقد قلنا في آذار/مارس لنائب رئيس الوزراء العراقي بأن نظام الجزاءات فرضه المجلس بكامل هيئته ، متصرفا ، وفقا للمادة ٢٥ من الميثاق ، بالنيابة عن المجتمع الدولي بأسره . وهذه نقطة أساسية يتعين على السلطات العراقية أن تفهمها بوضوح . فهذه ليست محاولة لمواصلة حرب الخليج بوسائل أخرى ؛ إننا نرمي ببساطة الى تنفيذ قرارات مجلس الأمن تنفيذا كاملا وشاملا .

إن القائمة الطويلة للأحكام التي لم تنفذ تشمل عدم الاعتراف بالعمل الحيوي الذي تقوم به لجنة ترسيم الحدود بين العراق والكويت ، والاخفاق التام في تنفيذ القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، والانتهاك المريع لحقوق الإنسان في الاجزاء الشمالية والجنوبية من العراق الذي وصفه السيد ماكس فان دير ستول ، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان ، وعدم إعادة الممتلكات والسجناء الباقين في أيدي السلطات العراقية . وهذه كلها عيوب خطيرة يجب تصحيحها في الحال على نحو ماتعهدت حكومة العراق .

ولن يستتب السلم والاستقرار في المنطقة مادامت الكويت ـ الدولة المستقلة ذات السيادة العضو في الأمم المتحدة ـ تتعرض للتخويف والتهديد . وأود أن أشير بوجه خاص الى المشاكل الإنسانية المتعلقة بسجناء الحرب والمفقودين . وإنني أناشد حكومة العراق السماح دون مزيد من التأخير بوصول أفراد أسرهم ولجنة الصليب الأحمر الدولية دون عائق الى مراكز الاعتقال ، وتسريع عملية إعادتهم الى أوطانهم . وإن الأهمية التي تعلقها الدول على هذه المسألة الحساسة توضحها حالة أسرى الحرب والمفقودين في حرب فييت نام . فبعد ثلاثين عاما ، لا يزال كونغرس الولايات المتحدة مهتما بنشاط بهذه المشكلة .

وإننا على ثقة من أن القرارات ذات الصلة يمكن تنفيذها بالكامل بطريقة عاجلة ومرضية ، بما في ذلك ما يتصل منها بنظام الرصد والتحقق .

وأود أن اكرر ماقلته بشأن هذا البند في ١١ آذار/مارس ١٩٩٣ : إن فنزويلا تأسف بشدة لعدم التمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن وضع آلية لبيع النفط ، مما حدا بالمجلس الى اتخاذ القرار ٧٧٨ (١٩٩٢) . ونحن نأمل أن تستأنف عاجلا المحادثات التي من شأنها أن تسهم في تنفيذ طلبات المجلس فيما يتعلق بالاستحقاقات والتعويضات عن طريق صندوق أُنشئ لهذا الغرض ، بغية تلبية الاحتياجات الاساسية للسكان المدنيين العراقيين ، الذين مازالت رفاهيتهم تحظى باهتمام بلادي .

ويضم وفدي صوته الى النداء الموجه الى حكومة العراق بان تقتنص هذه الفرصة لإنهاء هذه العملية التي من شانها أن تؤدي في النهاية الى إلغاء نظام الجزاءات ، الذي استحقته حكومة العراق تماما ، حتى تستطيع حكومة العراق أن تمكن شعبها من أن يضع قدميه مرة أخرى على طريق الحياة العادية ؛ وكما قلت من قبل إن هذا من حقه بالكامل .

إن المسؤولية عن استمرار نظام الجزاءات هي أساسا في أيدي حكومة العراق . وإن وفدي سيكون دائما على استعداد للاعتراف بالجهود التي تبذلها حكومة العراق في هذا المجال .

السيد فورنتسوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية) :

إن مسالة تسوية عواقب العدوان العراقي على الكويت بالغة الاهمية من وجهة نظر ضمان السلم والامن الدوليين . وآمل أن تكون مشاركة نائب رئيس الوزراء العراقي ، السيد طارق عزيز ، في جلسة مجلس الامن هذه ، مفيدة بالنسبة للحل الناجح لهذه المسالة .

لقد قامت اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بقدر كبير من العمل يستهدف تنفيذ قرارات مجلس الامن للكشف عن البرامج العراقية لإنتاج أسلحة التدمير الشامل والقذائف التسيارية التي يزيد مداها على ١٥٠ كيلو مترا ، والقضاء على المخزونات منها . ونعرب عن امتناننا لرئيس اللجنة ، السفير ايكيوس ، والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، السيد بليكس ، على إسهامهما الشخصي والهائل في هذا العمل .

ورغم أنه خلال التفتيش الاخير الذي قامت به اللجنة الخاصة ، التفتيش رقم ٤٥ ، أظهر العراق مسلكا يتسم بقدر أكبر من الانفتاح والتعقل وقدم بيانات إضافية بشان البرامج العسكرية المحظورة ، فإن الصورة الكاملة للانشطة العراقية التي يشملها القرار ٦٨٧ (١٩٩١) لم تتشكل حتى الآن . وكذلك ليس هناك أي يقين حول الدقة فيما يتعلق بالمعلومات التي قدمها العراق حول هذه البرامج .

ولا يمكننا إلا أن نشعر بالحذر بسبب الطابع غير المرضي لبعض البيانات التي قدمها مسؤولون عراقيون ، وبسبب محاولتهم إخفاء المعلومات أو إعطاء معلومات جزئية فقط تجعل عمل اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية أكثر صعوبة ، لدرجة أنهما لا تزالان تشكان في اكتمال البيانات الخاصة بالبرامج العراقية في إنتاج الأسلحة النووية والبكتريولوجية والكيميائية والقذائف التي يزيد مداها على ١٥٠ كيلو مترا . كذلك يزيد من حذرنا أن العراق يصر على أن كل المعلومات المطلوبة قد قدمت بالكامل . لقد صدرت مثل هذه التصريحات مرارا من قبل العراق في الماضي ، ومع ذلك خلال عمليات التفتيش التالية ، كُشف عن وجود نواح أخرى لم يُكشف عنها في البرامج العراقية المحظورة .

وكذلك لا بد أن نلاحظ أن العراق لم يعترف بالتزاماته وفقا للقرارين ٧٠٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١) ، ومحاولاته الاستعاضة عن الاضطلاع بهذه الالتزامات بمناقشات حول المطالب الواضحة للغاية من جانب مجلس الأمن ، أمور تجعل من المستحيل وزع أي نشاط للتحقق والرصد وفقا لقرارات المجلس .

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يغفل أيضا الحقائق التي تشهد على الموقف العدائي للعراق تجاه أنشطة مفتشي الأمم المتحدة ، وأفعاله التي تتهدد السلامة الشخصية للمفتشين والتي أسفرت عن أضرار مادية لممتلكات الأمم المتحدة . ونتذكر جميعا أحداث هذا الصيف في بغداد ، حول مبنى وزارة الزراعة العراقية ، التي أشار إليها المتكلمون السابقون .

وهناك حقائق أخرى تشهد على الموقف غير البناء من جانب السلطات العراقية : المتمثل في رفضها للتعاون مع لجنة ترسيم الحدود بين العراق والكويت ، والدوريات العسكرية العراقية في المنطقة المنزوعة السلاح ، بما فيها أجزاء من أراضي الكويت ، التي احتجزت مواطنين من دول أخرى وعملت على إطالة عملية الإفراج عن الكويتيين المحتجزين في العراق وإعادة العراق للممتلكات الكويتية التي استولت عليها ، بما فيها الممتلكات العسكرية .

ووفقا للمعلومات التي بلغتنا ، صادرت السلطات العراقية ممتلكات عدة شركات ومنظمات أجنبية ، بما فيها شركات روسية ، وهذا يمثل انتهاكا للفقرة ٢٩ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) .

ونشعر بإنشغال أيضا لأن العراق لم ينفذ أحكام القرار ٦٨٨ (١٩٩١) فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان في العراق . وكما هو واضح من تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان السيد فان دير ستول ، لا تزال السلطات العراقية تواصل قمع سكان البلد ، وتواصل بصفة خاصة حصارها الاقتصادي المستمر ضد المناطق المحتلة في شمال العراق .

وهذا يؤدي بنا الى أن نعتقد أن الحكومة العراقية لا تزال تتهرب من التنفيذ الكامل والمخلص لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الامن .

لقد أشار الوفد الروسي كثيرا مع القيادة العراقية مسألة عدم جواز المحاولات التي تبذل للاعتراض على القرارات الإلزامية التي يصدرها مجلس الامن ، الذي يعتبر الهيئة المسؤولة أمام الرأي العام العالمي عن منع تكرار الهجمات المغامرة مثل عدوان العراق على الكويت .

إن روسيا ، في سياساتها فيما يتعلق بالعراق ، كانت تعتقد دائما أن مصالح المجتمع العالمي ، وكذلك المصالح الوطنية لشعب العراق ذاته ، ستخدمها إقامة وصيانة السلم ، والاستقرار وحسن الجوار في هذا الجزء من العالم ، الذي يعتبر غير بعيد عن الحدود الروسية .

ونود أن نعرب عن الامل بأن هذه المناقشات سوف تساعد العراق على فهم أفضل وتقدير أفضل لموقف مجلس الامن مما يجعل حكومته أكثر وعيا بالحاجة الى أن تنفذ بدقة وعلى نحو كامل أحكام قرارات مجلس الامن الملزمة لها والتي اعتمدت بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

السيد أيالا لاسو (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن عمل إكوادور في مجلس الامن منذ بداية أزمة الخليج الفارسي قد استند الى المبادئ

التي تتوخاها في سياساتها الخارجية ، ولا سيما الحل السلمي للنزاعات ، والإحجام عن استخدام القوة في العلاقات الدولية ، وعدم الاعتراف بغزو الأراضي ، وواجب الدول كافة في الإسهام في تهيئة مناخ دولي سلمي وعادل .

وقد كانت المقررات التي اتخذها مجلس الأمن تستهدف أساسا الهدف التالي : استعادة وضع الكويت كدولة مستقلة حرة وذات سيادة ، كما كانت قبل أن تقع ضحية للعدوان والاحتلال . ولهذا فإن أي بيان أو أي مسلك من جانب العراق يشكك في حقوق الكويت كدولة مستقلة ، يثير القلق الكبير لإكوادور . وينبغي أن يتذكر العراق أنه من خلال احترام حقوق الكويت فحسب يمكنه أن يضمن السلم لنفسه .

والجدير بالذكر هنا أفكار ابن بارز من أبناء امريكا اللاتينية وهي منقوشة على حوائط جمعيتنا العامة : "إن احترام حقوق الآخرين هو السلام" .

وبعد انسحاب القوات العراقية ، اتخذ مجلس الأمن سلسلة من القرارات بغية استعادة النظام القانوني ومناخ الاحترام المتبادل فيما بين العراق والكويت . وبعد الحرب نفذ نظام الجزاءات نتيجة للغزو فأصبح الآلية الخاصة بضمان تنفيذ العراق لأحكام قرارات المجلس ، والامتثال تماما لما يطلبه صراحة .

وتعتبر اكوادور أن التقدم المحرز في الاشهر الاخيرة بشأن تقيد العراق بالتزاماته المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الاسلحة أمر ايجابي . وقد اعترفت كل من اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بهذا التقدم . إلا أن العراق يجب أن يحترم بعض الالتزامات الهامة وأن يتقيد بها . وكما أشار المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقريره الوارد في الوثيقة S/24722 ، فلن يكون من الممكن تنفيذ خطط الرصد والتحقق تنفيذا كاملا إلّا إذا امتثلت السلطات العراقية بالكامل للاحتياجات من المعلومات ، المنصوص عليها في الوثيقة S/22872/Rev.1 و Corr. 1 .

اننا نشجع العراق على أن يقدم بأسرع ما يمكن المعلومات التي يقوم بجمعها كما يقول المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية . كما يجب تقديم قائمة بكل موردي الاسلحة والتكنولوجيا والمكونات لتفادي وقوع مزيد من الانتهاكات للصكوك الدولية بشأن عدم الانتشار .

وفيما يتعلق بحالة تنفيذ خطط الرصد والتحقق المشار اليها في الجزء جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، تحث اكوادور على مواصلة الاتصالات بين العراق واللجنة من أجل تنفيذ هذه الخطط الذي سيكون تعاون العراق فيه أمرا ضروريا .

وتتشاطر اكوادور مشاعر القلق التي أعرب عنها بقية أعضاء مجلس الامن إزاء ضالة تعاون العراق في مسألة إعادة الرعايا الكويتيين ورعايا البلدان الاخرى الى أوطانهم ، وعدم السماح للجنة الصليب الاحمر الدولية بالوصول اليهم لزيارتهم وزيارة مراكز الاحتجاز . وينبغي للعراق ، انطلاقا من احترام القوانين الانسانية الدولية ، التقيد بالتزاماته في هذا المجال دون قيد أو تأخير .

وحيث أن سياسة اكوادور الخارجية تستند الى ايمانها العميق بالقضايا الانسانية ، فإننا نعلق أهمية قصوى على الامتثال الصارم للقرارين ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) اللذين لم يمتثل لهما العراق للاسف . وهذا ما يمنعه من الحصول على الوسائل الضرورية لتلبية الاحتياجات الاساسية لسكانه . ولا بد لحكومة العراق أن توافق في أقرب وقت ممكن ، على استئناف تصدير نفطها لصالح شعبها ، في الإطار الذي حدده مجلس الامن .

ان تجديد مذكرة التفاهم بين الامين العام وحكومة بغداد دليل على روح التعاون التي ينبغي الحفاظ عليها . ويفسر بلدي حضور نائب رئيس الوزراء العراقي ، السيد طارق عزيز ، بانه دليل على حُسن النية . وإننا على ثقة بانه سيتمكن ، في البيان الذي سيدلي به عصر اليوم ، من تبديد مشاعر القلق ، سواء لدى أعضاء مجلس الامن أو وكالات الامم المتحدة المتخصصة التي طلب منها التعاون في تنفيذ مختلف القرارات . ويحدونا الامل أن يفتح لنا السيد طارق عزيز سبلا جديدة لإمكانية التعاون . فبهذه الطريقة وحدها ، أي بتبديد مناخ عدم الثقة الذي تولد في المجتمع الدولي بسبب عدم وفاء العراق بالتزاماته ، سيتمكن مجلس الامن من إعادة النظر في نظام الجزاءات . وإن إحلال سلم مستقر ودائم في المنطقة ، وهو الهدف الاساسي لعمل الامم المتحدة ، يتوقف الى حد كبير على العراق .

السيد بن جلون - توبيمي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود اولا أن أغتنم هذه الفرصة لارحب بالسيد طارق عزيز والوفد المرافق له . ولا يسع وفدي إلا أن يرحب بقرار العراق بالقدوم مرة أخرى الى نيويورك لتجديد الحوار البنّاء مع مجلس الامن بشأن المسائل المتعلقة بتنفيذ قرارات مجلس الامن ، والجوانب المختلفة للحالة الناجمة عنها . ووفدي ، على غرار بقية أعضاء المجلس ، سيستمع باهتمام وبذهن متفتح الى وجهات النظر التي سيعرب عنها ممثل هذا البلد الشقيق ، حول التقدم المحرز والصعوبات التي تعترض طريق تنفيذ القرارات ذات الصلة .

وكل ما نأمل فيه هو أن يسفر هذا الحوار عن نتائج ايجابية وفهم أفضل يمكننا من تحقيق الاهداف المعلن عنها في قراراتنا ، وسيسهم ذلك ، بالتالي ، في احلال السلم والاستقرار في منطقة الخليج . والمملكة المغربية ، وهي بلد عربي وعضو في هذا المجتمع الدولي العظيم ، عانت كثيرا من أزمة صراع الاشقاء التي تعصف بالمنطقة ولا تزال عواقبها المدمرة والمؤسفة تشتت العالم العربي . والمملكة المغربية ، شأنها شأن بقية دول المنطقة ، لا يسعها الا أن تأمل في أن تسهم في اية عملية تسمح بإعادة الهدوء والسكينة الى منطقة الخليج .

ليس في نيتي أن أستعرض المسائل المختلفة التي تطرقتم اليها ، سيدي الرئيس ، في بيانكم الاستهلالي بطريقة يمكن وصفها بانها كاملة ومفيدة . ولا أعتزم أن أتطرق بالتفصيل الى الالتزامات المحددة في قرارات مجلسنا ذات الصلة . فقد أشار التقرير الاخير للامين العام الوارد في الوثيقة S/24661 المؤرخة في ١٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ ، ومختلف التقارير التي أعدتها اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، الى هذه النقاط بوضوح وعلى نحو مناسب . وهدفي اليوم يقتصر على محاولة تحديد بعض التطورات والاتجاهات الايجابية والتأكيد عليها ، دون أن أغفل ، بطبيعة الحال ، الجوانب التي لا تزال بحاجة الى المزيد من العمل . وبالتالي ، يسر وفدي أن يلاحظ أن تقدما ملحوظا قد أُحرز في تنفيذ بعض الاحكام الواردة في قرارات المجلس الهامة .

ويود وفدي أيضا أن يشير بارتياح الى استعداد السلطات العراقية بشكل متزايد للتعاون مع بعثات التفتيش ، وخاصة الى الموقف الذي اعتبرته البعثة الرابعة والخمسون للجنة الخاصة في تشرين الاول/اكتوبر الماضي أكثر انفتاحا ومسؤولية من جانب هذا البلد الشقيق .

ويود وفدي أيضا أن يرحب بالتوقيع على مذكرة التفاهم المجددة التي تنظم برنامج المساعدات الانسانية فيما بين الوكالات في العراق ، وهي مذكرة تنبثق بشكل غير مباشر عن قرارات المجلس ذات الصلة . وفي هذا الصدد ، أود أن أشيد بالسيد الياسون ، وكيل الامين العام للشؤون الانسانية على مثابرته وتفانيه وروح التوفيق التي يتحلى بها . وبفضل هذا الاتفاق أرسي إطار واقعي للتعاون بين الامم المتحدة والعراق . وما من شك في أن هذا الإطار سيسمح بانجاز أعمال ستكون ، بطبيعة الحال ، غير كاملة ومحدودة ولكنها سترمي الى سد الاحتياجات الانسانية للسكان المدنيين ، وستستند الى قبول البلد المضيف ، وستتوفر لها وسائل التمويل المتوقعة .

إلا أن بلدي لا يزال يشعر بقلق عميق إزاء الحالة الانسانية الخطيرة للغاية السائدة في ذلك البلد الشقيق . ويجدر التذكير في هذا السياق بالالتزام الاخلاقي للمجلس بأن يفعل كل ما في وسعه لتخفيف حدة معاناة السكان المدنيين الابرياء .

لذا ، يود وفدي أن يناشد جميع أعضاء المجلس أن تلتمس اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) نهجا أكثر مرونة وتسامحا ومسؤولية إزاء موضوع السلع المرتبطة بالاحتياجات الانسانية للعراق ، وأن تفسر ، بدرجة أكبر من التفهم والواقعية ، الجانب الانساني من هذه المسائل بصفة خاصة .

كما أننا ندرك تماما أن على السلطات العراقية ، في الميدان الانساني ، كما في كل المجالات الاخرى التي تغطيها قراراتنا ذات الصلة ، أن تواصل اداء واجباتها والتزاماتها . ويعتقد بلدي أن احترام قرارات مجلس الامن مسألة جوهرية لإعادة السلم والاستقرار والرخاء الى منطقة الخليج . ومن ثم ، لا بد من تنفيذ هذه القرارات بالكامل . وهذا يعني انه لا تزال هناك مراحل يتعين اجتيازها ، ويبحدو وفدي أمل وطيد أن يستمر العراق الشقيق في بذل كل ما في وسعه للتعاون مع الهيئات المعنية في منظمتنا ، والاضطلاع بأمانة بالالتزامات المفروضة عليه بموجب قرارات مجلس الامن ذات الصلة .

إن هدفنا اليوم ثابت لا يتغير - وهو أن نتغلب على اختلاف وجهات النظر وسوء الفهم ، وأن نعزز الثقة والتعاون . والفرصة المتاحة لنا اليوم للدخول في حوار جديد مع السلطات العراقية ينبغي أن تخدم هذا الهدف على وجه التحديد ، وأن تمهد الطريق أمام التسوية السريعة والسلمية لكل المشاكل المعلقة في المنطقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لهنغاريا .

ترحب هنغاريا بوجود السيد طارق عزيز ، نائب رئيس وزراء جمهورية العراق ، والوفد الرفيع المستوى الذي يرافقه ، في هذه الجلسة لمجلس الامن . إن الحالة التي يجد العراق نفسه فيها اليوم تجعل من المفهوم تماما أن زعماء ذلك البلد يودون أن يتعرفوا مباشرة على حكم المجتمع الدولي حيال الطريقة التي يفي فيها العراق بالتزاماته بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، والقرارات الاخرى ذات الصلة الصادرة عن مجلس الامن ، وأنهم يرغبون في عرض وجهة نظرهم ويريدون أن يكونوا فكرة واضحة عما ينتظر من العراق في إطار التنفيذ التام لتلك القرارات .

إن البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الامن بالنيابة عن أعضاء المجلس في بداية هذه الجلسة أعطى تقييما عاما ومفصلا لاداء العراق في هذا الصدد . وتعتقد هنغاريا أنه على الرغم من علامات التغير المرغوب في بعض المجالات ، لا بد لنا أن نستنتج بأن الحالة العامة ما زالت سلبية . فالعراق لم يف بالتزاماته إلا بصورة انتقائية وجزئية .

وفيما يتعلق بالتزامات العراق بموجب الجزء جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، شهدنا عدة دلائل على موقف أكثر تعاونا من جانب العراق . ونحن نقدر أيما تقدير التقدم المحرز في هذه الاتجاهات . وفي الوقت نفسه لا يمكننا أن نبقى صامتين حيال الامثلة العديدة التي تنم عن المواجهة في موقف العراق ، الامر الذي يجعل من الصعب استعادة العلاقات الطبيعية بين العراق والمجتمع الدولي . وفي هذا السياق ، يذكر الاعضاء الحادث المتعلق بأحد أفرقة التفتيش التابعة للجنة الخاصة والذي حدث في تموز/يوليه الماضي . إن ذلك الحادث ، فضلا عن المشاكل الاخرى التي أثرت على عملية الرصد والتحقق ، تشكل كلها إخفاقا خطيرا في تنفيذ القرار ٦٨٧ (١٩٩١) . كما أن من مصادر القلق العميق أن العراق لم يعترف حتى الآن على نحو قاطع بالالتزامات المتوجبة عليه طبقا للقرارين ٧٠٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١) . بل على العكس من ذلك ، فإنه يطلب إعادة النظر في هذين القرارين .

ولا يوجد لدينا حتى الآن نظرة تفصيلية شاملة عن البرامج العراقية لتطوير أسلحة التدمير الشامل والقذائف التسيارية التي يتجاوز مداها ١٥٠ كيلومترا ، كما أنه لا توجد لدينا معلومات عن الذين كانوا يزودون العراق في السابق بالاسلحة والتكنولوجيا اللازمة لإنتاج الاسلحة المحظورة ، بما في ذلك المواد المستخدمة في مختلف البرامج النووية .

وفي مجال حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية ، قرر العراق تجاهل أحكام القرار ٦٨٨ (١٩٩١) وما زال يواصل أعمال القمع ضد السكان المدنيين . وما زالت الانتهاكات العامة والمنتظمة لحقوق الإنسان مستمرة . وتقارير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان تعطي صورة كئيبة للحالة في هذا المجال .

فمن ناحية ، أشير في العراق إلى معاناة السكان العراقيين أنفسهم ، واتهم أعضاء مجلس الامن بالمسؤولية القانونية والاخلاقية عن جريمة "الإبادة الجماعية" للشعب العراقي ؛ ومن الناحية الاخرى ، يجري عرقلة المفاوضات المتعلقة ببيع كمية معينة من النفط لتمويل شراء الاحتياجات الاساسية ، ويفرض الحصار الاقتصادي في منطقة الاهوار بالجنوب ، مما يحول دون حصول سكان الاهوار على الاغذية والادوية . ونرى أن هذا ليس أفضل سبيل لإقناع المجتمع الدولي بضرورة تخفيف الجزاءات المفروضة على العراق . فبسبب رفض العراق التعاون في هذا المجلس ، وجد مجلس الامن نفسه في الآونة الاخيرة مضطرا إلى أن يقرر بأن يضع في حساب خاص تابع للامم المتحدة بعض الارصدة العراقية المجمدة التي ستستخدم أجزاء منها للاغراض الإنسانية .

وفيما يتصل بالمساعدة الإنسانية للسكان المدنيين ، فإن تجديد مذكرة التفاهم ، في تشرين الاول/أكتوبر الماضي ، حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٩٣ له أهمية قصوى . ونشجب بصفة خاصة التكتيكات التعويقية التي أدت إلى تاخير توقيع مذكرة التفاهم تلك لما يقارب أربعة أشهر . فتلك الوثيقة ، التي نرحب بها ، تكفل وجود الامم المتحدة في الاراضي الشمالية ، وفي الجنوب وفي أجزاء أخرى من العراق . وهي تُبدئ خطة العمل المشتركة بين الوكالات لتقديم الامم المتحدة للمساعدة الإنسانية للشعب العراقي التي

تبلغ ٣١٧ مليون دولار خلال الفترة قيد الاستعراض . ونجاح هذه العملية يتوقف إلى حد كبير على مدى استعداد السلطات العراقية للتعاون مع الامم المتحدة .

وفي معرض الرد على ما أشير من تلميحات توعز بوجود مؤامرة دولية واسعة النطاق تستهدف العراق ضحية لها ، هل من الضروري حقا أن نذكر بأن العراق ما كان ليجد نفسه في هذه الحالة لو أنه احترم الحقوق السيادية لجاره إلى الجنوب ولم يتدخل تدخلا غاشما في الشؤون الداخلية لذلك البلد ؟ فكيف إذن نشعر بالدهشة حيال الموقف العام إزاء العراق أثناء حرب الخليج وبعدها ، وهو موقف من الواضح أنه كان يتوخى هدفين سياسيين حددا بوضوح وكانا ظاهرين تماما ، وهما كفالة العودة إلى الحالة التي كانت سائدة قبل العدوان على الكويت وإنزال عقوبة منصفة تناسب انتهاك المبادئ الاساسية للعلاقات الدولية .

وفي آذار/مارس الماضي ، أثناء الاجتماع السابق لمجلس الامن مع نائب رئيس وزراء العراق ، استرعينا الانتباه إلى الآثار الخطيرة المترتبة على العلاقات الدولية من جراء غزو الكويت وما أعقبه من إنكار لوجودها . ولكن العراق لم يكتف بالتوقف عن المشاركة في أعمال لجنة ترسيم الحدود بين العراق والكويت ، مما يثير الشك بشأن السلامة الإقليمية للكويت ، وإنما أدت البيانات التي أدلى بها الزعماء العراقيون إلى التشكيك من جديد في وجود الكويت نفسها . وقد استكملت هذه البيانات بآراء مماثلة ، صادرة عن وسائط الإعلام العراقية ، وترويج هذه الافكار ونشر بعض الخرائط في مواد التعليم في المدارس العراقية . ومن الواضح تماما أن ذلك يشكك في سيادة الكويت واستقلالها ، ويؤكد أن الكويت "تاريخيا" جزء لا يتجزأ من العراق . وبالتالي ، فقد استخدم ذلك ذريعة للعدوان في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ ومحاولة تبريره شرعيا .

وعندما يطالب العراق المجتمع الدولي أن يكفل سيادة أراضيه ، ومجاله الجوي ، يحق لنا ، عندما نقرأ البيانات الاخيرة ونستمع إلى الحملات الإعلامية في العراق ، أن نتساءل عن ماهية الاراضي والمجال الجوي التي يشير إليها الطلب العراقي

بالتحديد . فمن الواضح أن الامم المتحدة لا يمكنها أن تجيز عودة ظهور الدعاوى الإقليمية ضد الكويت ، وهو بلد ذو سيادة وعضو في المجتمع الدولي .

ونعرف من تجاربنا التاريخية أن هذه الدعاية التحريرية الوحدوية والتوسعية بالغة الخطورة ، ليس على الصعيد الدولي فحسب ، وإنما على الصعيد الداخلي أيضا . فالافكار التي يجري الترويج لها تصبح جزءا من نفسية الشعب ، وهي تسمم أفكاره ، وفوق كل شيء ، فإنها تشوه موقف الاطفال والشباب . والحكومة التي تتحمل مسؤولية تلويث أذهان مكانها بهذا الشكل تولد بذور الشك في المستقبل بين هذا البلد وجيرانه .

إن الرسالة المؤرخة في ٢٨ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٢ ، المبعوثة من وزير خارجية العراق ، تسعى بكل وسيلة ممكنة ، عندما تشير إلى الاحداث التي وقعت في منطقة الخليج ، إلى تجنب تسمية الامور بأسمائها الصحيحة والالتفاف حول مسألة عدوان العراق على الكويت ، واستخدام عبارات غامضة مثل "المسألة الكويتية" ، وصيغ مثل "العدوان العسكري على العراق" ، و "وهجوم التحالف على العراق" و "الحملة العسكرية التي شنت ضد العراق" . وهذا كله ، لسوء الحظ ، يدلل على أن هناك افتقارا واضحا إلى الاستعداد لمواجهة الاحداث كما وقعت بالفعل ، وهي محاولة ساذجة لإعادة كتابة التاريخ الحديث للمنطقة . إن من الخطأ الاعتقاد بأن مرور الزمن سيضعف الذاكرة الجماعية وسيوهن عزيمة المجتمع الدولي . ويبدو من الغريب ، مع ذلك ، أنه بعد مضي عامين بالكاد على هذه الاحداث ، نجد أنفسنا مرة أخرى بحاجة إلى أن نكرر من جديد أن صيف عام ١٩٩٠ قد جلب لنا العدوان والضم ، وأن شتاء عام ١٩٩١ قد جلب لنا القضاء على ذلك العدوان وتحرير دولة عضو في الامم المتحدة من العدوان الاجنبي .

لا يمكن كفالة أمن الدول في منطقة الخليج وسيادتها عندما يكون لدينا انطباع بأن وجود الضمانات الدولية الصارمة والتهديد بالجزاءات القاسية هو وحده الذي يبدو أنه يكبح طرفا من الوقوع في خطأ شهد مزيد من الاعمال العدائية ضد جار له .

وأملنا أن جلسة مجلس الأمن اليوم لن تكون مجرد تكرار للجلسة التي عقدناها في آذار/مارس ، وأنها ستؤدي إلى نتائج ملموسة في المستقبل القريب جدا . ونحن على ثقة بأن الوفد العراقي الرفيع المستوى الموجود بيننا اليوم سيعود إلى بلده وهو متأكد أن مستقبل العراق ، مهد حضارة عريقة عظيمة ، أمر يهم المجتمع الدولي ، لكن إعادة اندماجه في مجتمع الأمم - وهو أملنا الوطيد - لن يكون ممكنا إلا إذا نفّذ بالكامل وبحسن نية قرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

الآن أستأنف وظيفتي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن .

أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس وزراء العراق السيد طارق عزيز .

السيد عزيز (العراق) : في شهر آذار/مارس الماضي استمع مجلس الأمن إلى بيان قدمتُه باسم حكومة العراق ، وبعد ثمانية أشهر من ذلك التاريخ أتينا مرة أخرى إلى المجلس لنقدم هذا البيان .

وقبل أن أدخل في تفاصيل بياني هذا ، أود أن أقول إن فترة الثمانية أشهر الماضية كانت مليئة بنشاط قامت به فرق التفتيش التابعة للجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تنفيذ الأحكام التي فرضت على العراق بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، فقد جرت خلالها ١٦ عملية تفتيش ، كما جرى خلالها مواصلة تدمير ٩٨٣ قطعة من الأسلحة ما بين قذيفة وقنبلة ورأس صاروخ وحشوة دافعة . وجرى تدمير معدات ومنشآت كثيرة كان يمكن أن تستخدم من أجل رفاهية شعب العراق وتقدمه الصناعي المدني . ومع ذلك لم تتبدل حالة الحصار الجائر المفروض على بلدنا ، فأطفال العراق ما زالوا يعانون من نقص الحليب . وأن شعب العراق بأجمعه يعاني من نقص الغذاء ونقص الدواء والحرمان من كثير من حاجات الإنسان الأساسية .

ويشير هذا الواقع إلى استنتاج خطير جدا وهو أنه بصرف النظر عما ينجزه العراق من الالتزامات التي فرضت عليه بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) فإن الحكم الجائر الذي أصدره مجلس الأمن بتجويع شعب العراق وحرمانه من حق الحياة يبقى مستمرا . لأن هذه هي إرادة بعض الحكومات المتنفذة في المجلس . تلك الإرادة التي كانت وراء صياغة

قرارات المجلس وكانت ولا تزال وراء أسلوب التعامل الجائر مع العراق سواء بالنوايا أو بالافعال .

إن وضع هذا الاستنتاج الخطير جدا في مقدمة هذا البيان له مغزى جوهري . إن مجلس الامن فرض التزامات معينة على العراق بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) . غير أن مجلس الامن يرفض تأدية التزاماته تجاه شعب العراق ودولة العراق ، ويرفض التعامل على وفق القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة وقواعد الاخلاق والعدالة والإنصاف ، ونصوص القرار ٦٨٧ (١٩٩١) نفسه . لذلك يكون من حقنا أن نثير سؤالا هو : إذا كان المجلس يرفض بصورة متعمدة الإيفاء بالتزاماته القانونية والاخلاقية ، وصنها ما هو منصوص عليه في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، تجاه شعب العراق ودولة العراق ، ألا يعني ذلك أن المجلس نفسه يثبت بأن قراراته تفتقر إلى الاساس الاخلاقي والقانوني ؟!

بعد هذه المقدمة المليئة بالعبر ، أود أن أقول إن العراق رغم كل هذه المفارقة الصارخة والوضع الظالم الذي فرض عليه قد التزم بالقرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، رغم كل ما فيه من جور وتعسُّف .

في لقائنا السابق قلنا إن الحقائق الجوهرية عن مقدار تطبيق العراق للالتزامات التي فرضت عليه قد حُجبت عمدا عن المجلس ، وما زال هذا الوضع مستمرا حتى الآن . وقد قدمنا في لقائنا السابق عرضا شاملا ودقيقا بما تم إنجازه من تلك الالتزامات . وقبل وصولنا إلى هنا أرسل وزير الخارجية بتاريخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ تقريرا محدثا ومتكاملا لما تم إنجازه وخاصة في موضوع الاسلحة ، أي القسم جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) .

وأود أن ألخّص في هذا البيان أمام المجلس ما تم إنجازه لتثبيت الواقع . لقد تم حتى الآن تحقيق الاهداف الجوهرية التالية من القسم جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وهي :

أولا ، إن كل الاسلحة التي حظر مجلس الامن على العراق امتلاكها بموجب ذلك القرار قد دُمِّرت بصورة كلية . وان المواد الكيميائية المتبقية التي تقع تحت سيطرة فرق التفتيش التابعة للجنة الخاصة يجري تدميرها بصورة منتظمة وفنية ، ضمن خطة لا جدال حولها بين السلطات العراقية المختصة وممثلي اللجنة الخاصة . لقد قامت فرق التفتيش التابعة للجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بـ ٤٤ عملية تدمير لمنظومات الصواريخ والاسلحة الكيميائية وملحقاتها . وبلغ عدد الفقرات التي تم تدميرها بإشراف هذه الفرق ٨٦٥ ٢٦ فقرة ، تراوحت بين جزء نصف مصنّع وصواروخ وقاذفة ، إضافة إلى المعدات والاجهزة وفوارغ الاعتدة الكيميائية . كما أن الجانب العراقي كان قد قام بتدمير أكثر من ٠٠٠ ٢٧٠ فقرة بين قطعة ومطروقة ومعدة وجهاز اطلعت على مخلفاتها فرق التفتيش . ودُمِّرت كمية من المواد الاولية زاد وزنها على ٥٠٠ ١ طن .

ثانيا ، إن كل المعدات التي استخدمت أو التي زعم أنها استخدمت لإنتاج الاسلحة التي حظرها القرار ٦٨٧ (١٩٩١) قد تم تشخيصها من قبل اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية . وبرغم ذلك فقد أصّرت اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية على تدمير المنشآت والمعدات في مواقع الاشير والطارمية وبلاط الشهداء وحطين والشرقاط ، على الرغم من أن هذه الابنية والمعدات أُستخدمت ويمكن أن تستخدم في الصناعة المدنية ، وقد أثبتنا ذلك بالادلة العلمية والفنية والوقائع الملموسة .

ثالثا ، خلال الفترة الماضية ، منذ صدور القرار ٦٨٧ (١٩٩١) زار العراق ٤٦ فريقا للتفتيش ، بلغ عدد أعضاء هذه الفرق ١٠٥٦ مفتشا ، قضوا ما مجموعه ١١٨١٦ يوم تفتيش ، قاموا خلالها باجراء ٨٨٤ عملية تفتيش ، منها ٢٧٣ زيارة مفاجئة وبدون سابق انذار لمواقع مختلفة غطت مناطق العراق كافة ،واستخدموا فيها أحدث وسائل الكشف والاتصالات والاستطلاعات والمواصلات ، ومن بينها الطائرات السمتية . وقد بلغت عمليات التفتيش التي قامت بها هذه الطائرات ٦٤ عملية . وبلغ مجموع الطلعات الجوية لها ولمختلف الاغراض ٢٧١ طلعة ، تراوحت كل طلعة بين ٤ و ٨ ساعات . وخلال الفترة الماضية قامت طائرة الاستطلاع الامريكية "يو - تو" (U2) بـ ٩٧ طلعة جوية ، وكانت كل عملية استطلاع ومسح تجريبها هذه الطائرات تستغرق ما معدله ٣ الى ٤ ساعات .

وخلال هذه الفترة أيضا قدم العراق التقرير الكامل والشامل ، وكمّا هائلا من الوثائق والمعلومات والاجابات على الاسئلة التي اثارتها فرق التفتيش . وعقدت جلسات بين فرق التفتيش وممثلي الجهات العراقية المختصة ، استغرقت مئات الساعات من الحوار والاجابة على الاسئلة . كما استحوذت فرق التفتيش ، بأساليب قسرية ، على كميات كبيرة من الوثائق والمعلومات .

وخلال هذه الفترة استطاع الجانب العراقي أن يقدم ، بأسلوب علمي ونزيه ، البراهين الواضحة على بطلان الادعاءات والاكاذيب والدعايات التي روجتها بعض الدول . فمرة يقال إن العراق يخفي كذا صاروخ ، ومرة أخرى يقال إن العراق يخفي مفاعلا نوويا تحت الارض . لقد انفضحت هذه الدعاية المغرضة بالبراهين العلمية والفنية ، وتكشفت اهدافها السياسية المغرضة .

وحول هذا الموضع ، اقتبس هنا من رسالة وزير خارجية العراق بتاريخ ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ما يلي :

"ان المتتبع لما جرى منذ ٣ نيسان/ابريل ١٩٩١ تاريخ صدور القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وحتى اليوم ، يكتشف أن أشد الحملات ضراوة في تاريخ الامم المتحدة قد شنّت ، بما فيها كل وسائل الارهاب والقسر والتدقيق ، ضد العراق ، بهدف تحقيق الاهداف التي نص عليها القرار ٦٨٧ (١٩٩١) .

"ولا بد أن نذكر هنا من أجل الحقيقة ، وتسجيلا أمام التاريخ ، أن أغلب فرق التفتيش التي زارت العراق قد تصرفت بأسلوب عدائي ، وتعمدت الاهانة والاستفزاز واختلاق المشاكل ، دون اعتبار لعوامل السيادة والكرامة والامن لشعب العراق ، ودون اعتبار للحقائق العلمية والفنية ذات الصلة بالاهداف التي حددها القرار ٦٨٧ (١٩٩١) . وكانت تبنى خططها التفتيشية ، في أغلب الاحيان ، لا على الاعتبارات العلمية والفنية والمنطقية ، بل على التقارير والمعلومات المغرضة التي أريد لها أن تكون غطاء لتصرفات مغرضة مصممة مسبقا ، والتي تزودها بها الاجهزة الاستخبارية لبعض الدول التي لها أهداف سياسية معروفة ضد العراق ، والتي استخدمت انشطة هذه الفرق وبعض افرادها (وهم كثيرون) لتحقيق تلك الاهداف .

"إن فرق التفتيش كانت في سلوكها أقرب الى محاكم التفتيش في القرون الوسطى منها الى فرق تفتيش فنية ذات أهداف محددة ، كما جاء في القرار ٦٨٧ (١٩٩١)" (S/24726 ، المرفق ، ص ٢ - ٣)

في هذا المجال يتضمن القرار ٦٨٧ (١٩٩١) جانبين أساسيين : الأول ، أن تنفيذ القسم (ج) من القرار يرتب على المجلس بموجب الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) التزاما هو أن يُرفع الحظر عن استيراد السلع الاساسية والمنتجات التي يكون مصدرها العراق ، ويرفع الحظر عن التعاملات المالية المتعلقة به الواردة في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) .

وبرغم أن الجوانب الجوهرية في هذا القسم كانت قد أنجزت منذ نهاية عام ١٩٩١ ، وهو ما اكدناه في بياننا أمام المجلس في آذار/مارس الماضي ، وبرغم المتابعة في الانجاز التي جرت خلال الاشهر الثمانية الماضية ، لم ينظر المجلس اطلاقا ، بصورة ايجابية ، لا كليا ولا جزئيا ، في تنفيذ الفقرة ٢٢ من قراره .

لقد اعتمد المجلس ، ولا يزال ، اسلوبا متعسفا ضد العراق ، ومارس اسلوب الملاحقة المستمرة والضغط المتواصل . وبدلا من أن ينظر المجلس بأسلوب موضوعي ومنصف في تنفيذ هذه الفقرة من قراره نفسه ، فقد وضع خلال الاشهر الماضية العراقيل أمام

امكانية استخدام العراق لارصدته المجمدة في الخارج ، لتلبية حاجات شعب العراق الانسانية ، من الغذاء والدواء وغير ذلك من الحاجات الصلحة . ولم تطبق الدول الاعضاء في المجلس قرار لجنة المقاطعة الذي سمح لها باطلاق تلك الاموال لتلبية تلك الحاجات ، وابقت على التجميد . وخلال هذه الفترة واصلت لجنة العقوبات سلوكها المخزي في منع حصول العراق على حاجاته . وإن النماذج التي عرضها السيد وزير الخارجية في رسالته المؤرخة في ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر تشير السخط والسخرية معا . وأورد هنا بعض الامثلة :

"لقد رفضت لجنة المقاطعة ... تجهيز العراق باجهزة تدفئة لمستشفيات الولادة ، ومواد تنقية المياه ، ومعدات طبية ، ومواد الملاريا ، واقمشة وملابس رجالية ونسائية ولوازم مدرسية من دفاتر واقلام وغيرها . كما رفضت إعادة بناء معمل الحقن الطبية والتجهيز بمضخات ماء وبلاستيك لانابيب الماء ، ومواسير مياه ، وعشرة أفران للخبز ، وشفرات للحلاقة ، وحاويات بلاستيكية ، وزجاج للمستشفيات ، وقطن للاغراض الطبية ، ومنسوجات قطنية للملابس الصحية ، ومنسوجات لصناعة أغطية الاسرّة ، ودراجات الاطفال ، ومواد مكافحة الحرائق" .

وتأتي الإدارة الأمريكية لتفرض على المجلس قرارا غريبا وجائرا آخر ، ليضاف الى سلسلة القرارات الغريبة والجائرة التي أصدرها المجلس ضد العراق . ذلك هو القرار ٧٧٨ (١٩٩٢) الذي تمت بموجبه عملية السطو على جزء من الأموال العراقية المجمدة ، والتصرف بها بأسلوب كيفي ، والذي منع العراق كليا من إمكانية الاستفادة مما تبقى من الأموال المجمدة لسد حاجاته الإنسانية الملحة .

ثانيا - لقد نصت الفقرة ١٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) على أن المجلس يحيط علما :

"بأن الاجراءات التي من المقرر أن يتخذها العراق والواردة في الفقرات ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ من هذا القرار تمثل خطوات نحو هدف إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة التدمير الشامل وجميع قذائف إيصالها ، وهدف حظر عالمي على الأسلحة الكيميائية" .

وقد تناولت رسالة وزير الخارجية ، المؤرخة في ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ (S/24726) هذا الموضوع واقتبس منها الآتي :

"إن هذا الجزء الحيوي من القرار هو من صنع مجلس الأمن نفسه . ولكن مجلس الأمن لم يفعل شيئا لمتابعته في نفس الوقت الذي تتصاعد فيه حمى السباق على التسلح في المنطقة ، ومن ذلك امتلاك أسلحة الدمار الشامل ... وأن إهمال هذا الجزء من القرار ، أو عدم إنجازه كما يجب ، يشكل خللا خطيرا ، ليس في مفهوم الأمن وإمكانية إقامته في المنطقة حسب ، وإنما فيما يتعداه الى أمن وسيادة دول أخرى في المنطقة ومن بينها العراق .

"إن كل الحقائق تؤكد بأن اسرائيل تمتلك ترسانة كبيرة من أسلحة الدمار الشامل النووية والكيماوية والصواريخ بعيدة المدى . وهو ما أكدته العديد من الدراسات والتقارير المعروفة ، وكان موضوعا للعديد من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة والوكالة الدولية للطاقة الذرية . كما أن من الثابت أن اسرائيل ماضية في تعزيز هذه الترسانة وتطويرها ، بمساعدة مباشرة من حكومة الولايات المتحدة التي تقود الحملة الشعواء ضد العراق داخل مجلس الأمن وخارجه .

"كما أن التقارير والاخبار تورد يوميا أنباء كثيرة للقلق عن صفقات أسلحة كبيرة جدا تعقدها إيران مع دول عديدة ، من أجل الحصول على الصواريخ بعيدة المدى وتكنولوجيا الصواريخ ، لإنتاجها داخل إيران ، ومن أجل تعزيز ترسانتها من الاسلحة الكيمائية ، وتطوير قدراتها على انتاج السلاح النووي . بل أن التقارير ، ومن بين أهمها تقارير من مصادر غربية ، تؤكد بأن إيران تسعى للحصول ، أو ربما حصلت فعلا ، على رؤوس نووية جاهزة للاستخدام" (S/24726 ، ص ٣ و ٤)

وقد توصلت الرسالة المذكورة الى الاستنتاج الخطير التالي :

"إن هذه الحقائق لا تثير بشكل فاضح مسالة المعايير المزدوجة التي يتعامل بها مجلس الامن مع القرارات الصادرة عنه حسب ، وإنما تؤكد الجانب الانتقائي والمغرض الذي ينتهجه المجلس نفسه في التعامل مع أجزاء هذه القرارات وفصولها أيضا ، وخاصة القرار ٦٨٧ (١٩٩١) . ففي الوقت الذي يكون فيه لكل ما يتعلق بتجريد العراق من الاسلحة التي حظرها القرار ٦٨٧ (١٩٩١) أولوية ساخنة في جدول أعمال المجلس وفي قراراته وإجراءاته ، يهمل المجلس ، عن عمد ، هذا الجزء الحيوي من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) الذي يخص بلدانا أخرى في المنطقة ، ويترك المجال واسعا لاسرائيل وإيران ، بصورة خاصة ، لتعزيز ترسانتيهما من أسلحة الدمار الشامل .

"إن هذا الواقع يطعن في الصميم الاسس التي استند اليها مجلس الامن في إصدار قراره ٦٨٧ (١٩٩١) الغريب والجائر ، وغيره من القرارات الغريبة والجائرة التي أصدرها ضد العراق .

"وهو يكشف بوضوح لا لبس فيه أن الدافع الحقيق وراء إصدار هذا القرار وغيره من القرارات هو ليس ما نص عليه الميثاق وليس ما جاء في مقدمة القرار من أن المجلس يتصرف بدافع الحفاظ على الامن والاستقرار في المنطقة ، بل إن الدافع الحقيقي هو تدمير بلد عربي معين ، هو العراق ، وتجريده من مقومات الدفاع عن نفسه ، وتدمير قدراته الصناعية حتى في المجالات المدنية ،

ومحاصرته جويا وبحريا وبريا ، وقتل شعبه بحرمانه من الغذاء والدواء ، ونهب أمواله المودعة في البنوك الاجنبية . وذلك انطلاقا من سياسة امبريالية صممت عليها حكومات أمريكا وبريطانيا وفرنسا بالدرجة الاولى ، واستخدمت مجلس الامن كاداة لهذه السياسة ، من أجل إعادة سيطرتها على هذه المنطقة ونهب ثرواتها البترولية الضخمة". (المصدر نفسه ، ص ٤)

إن التجربة الماضية في تعامل المجلس مع العراق ومع شؤون الامن والاستقرار في المنطقة وقضايا الحقوق المشروعة للشعوب ، تؤكد ما قلناه دائما من أن نهج المعايير المزدوجة هو الذي يتحكم في هذا التعامل ، تحت تاثير القوى المتنفذة في المجلس ، كما يؤكد نهجا متواصلا في ممارسة الظلم والتعسف ، لم يسبق له مثيل في تاريخ الامم المتحدة ، في التعامل مع العراق .

إن فرض الحصار هو عمل من أعمال الحرب وذو صلة بظروف الحرب . هذا هو العرف الذي ساد في القانون الدولي والعلاقات الدولية . غير أن مجلس الامن استمر في فرض الحصار على العراق رغم وقف إطلاق النار وزوال الظروف التي اتخذت ذريعة لفرضه منذ فترة طويلة ، ورغم ما يقاسيه شعب العراق من جراء هذا الحصار الظالم .

إن موجبات الحق والعدالة والإنصاف تتطلب تغيير هذا النهج بصورة جذرية . لقد نفذ العراق الالتزامات التي فرضت عليه ، وتعاون مع المجلس والامم المتحدة بأسلوب إيجابي وبنّاء . وقد انتهت الظروف التي تذرع بها المجلس لفرض الحصار على شعب العراق ولاتخاذ سلسلة طويلة من الاجراءات الاستثنائية والمتعسفة التي تهدد أمن العراق وسيادته .

إن الإصرار على إبقاء الحصار على العراق يعني في الواقع ارتكاب جريمة إبادة للبشرية ضد شعب العراق ، وإن المجلس كهيئة وأعضاء المجلس كدول ، كل حسب درجة مسؤوليته ، يتحملون مسؤولية هذه الجريمة ما دام الحصار مفروضا على شعب العراق .

إن فرض الحصار على العراق بهذا الشكل قد أدى الى وفاة الآلاف من الاطفال . فقد بلغ مجموع الوفيات للاطفال دون سن الخامسة من العمر لعام ١٩٩١ ، وللفترة من كانون الثاني/يناير ولغاية تشرين الاول/اكتوبر ، ٩٧٧ ١ حالة وفاة لاسباب لها علاقة مباشرة بآثار الحصار الاقتصادي والتي تتضمن ذات الرئة وسوء التغذية والاسهال ، بينما بلغ مجموع الوفيات لهؤلاء الاطفال عام ١٩٩٢ ولنفس الفترة ٨٢١ ٣ حالة وفاة ، أي بزيادة قدرها ١,٩ مرة أو ٩٣ في المائة عما كان عليه المعدل عام ١٩٩١ . أما بالنسبة لمن تزيد أعمارهم عن خمس سنوات فقد كان مجموع الوفيات وللفترة من كانون الثاني/يناير ولغاية تشرين الاول/اكتوبر من عام ١٩٩١ ، ولاسباب ذات علاقة مباشرة بآثار الحصار الاقتصادي مثل داء السكر وارتفاع ضغط الدم والاورام الخبيثة ٥٠٦ ٤ حالات وفاة ، في حين بلغ المجموع عام ١٩٩٢ ولنفس الفترة ٣٩٩ ٦ حالة ، أي بزيادة قدرها ٤٢ في المائة عما كان عليه المعدل عام ١٩٩١ .

كما أدى الحصار الى حرمان طلبة العراق من الكثير من مستلزمات الدراسة والتعليم ، هذا بالاضافة الى ما يعانيه شعب العراق من معاناة مريرة وقاسية جراء نقص المواد الغذائية ونقص الادوية والمواد الطبية وتراجع مستوى كل انواع الخدمات والحرمان من كثير من الاشياء الطبيعية والضرورية في الحياة .

وقد منع على العراق استيراد المستلزمات الخاصة بدرء الفيضان . والمعدات الزراعية ، بما في ذلك مبيدات الافات الزراعية وكل المعدات التي تستعمل في الخدمات البلدية ، بما جعل آثار الحصار تتعدى الانسان الى البيئة التي تدهورة أوضاعها من جرائه ، كما أكدت ذلك تقارير ومشاهدات البعثات الدولية وأجهزة الإعلام الاجنبية .

إن شعب العراق وحكومة العراق ممنوعان من استخدام الطائرات المدنية ثابتة الجناح للتنقل بين العراق والبلدان الاخرى . وترفض لجنة العقوبات حتى إعادة

الطائرات العراقية المدنية الموجودة في الخارج للحفاظ عليها من التلف ، وهنا تبرز مفارقة صارخة أيضا . ففي الوقت الذي يلح فيه المجلس إلحاحا شديدا على موضـــوع ممتلكات الذين ادعوا بأن ضررا قد وقع عليهم في ظروف مسالة الكويت ، وهي أمور غيـــر ثابتة وغير موثقة بشكل أصولي ، يقرّط المجلس عمدا هي أموال العراق الثابتـــة والواضحة .

إن مفتشي الامم المتحدة وموظفيها يصلون الى العراق بطائرات ثابتة الجنـــاح . غير أن المسؤولين العراقيين ، ومنهم المتكلم الذي جاء ليتحدث الى الامم المتحـــدة ، ممنوع عليهم استخدام مثل هذه الطائرات في تنقلاتهم من العراق والى البلدان الاخرى . إن المرضى العراقيين الذين يضطرون للذهاب الى الاردن للحصول على رعاية طبية لم تعـد موجودة في العراق بسبب الحصار اللاإنساني يتحملون مشاق السفر بالسيارات لمسافـــة تزيد على الف كيلومتر مما يعرض بعضهم الى الموت قبل الوصول الى المستشفيات ، فـــي حين ينقل موظف الامم المتحدة الذي يصاب بالزكام بالطائرات ثابتة الجناح الـــى البلدان المجاورة على الفور وعلى حساب شعب العراق . هذه نماذج من تعامل مجلس الامن هذا مع شعبنا وبلادنا .

أشار وزير الخارجية ، في رسالته المؤرخة في ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ، الـــى سلسلة القرارات والاجراءات المتعسفة التي اتخذها المجلس اضافة الى القـــرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، وقد حان الوقت لإعادة النظر بصورة جذرية في ذلك .

إن المجلس يعرف جيدا أن تلك القرارات والاجراءات قد اتخذت في إجواء خاصـــة ، هي أجواء افتعال الازمات ضد العراق بسبب رغبات سياسية خاصة لادارة الرئيس بوش . وقد انساق المجلس مع تلك الرغبات وأصدر ما أصدر من قرارات . إن زوال هذه الظـــروف واستقرار العلاقة بين السلطات المختصة في العراق وبين ممثلي اللجنة الخاصـــة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وما أثبتناه في الواقع من تعامل موضوعي ومهنـــي ، يتطلب إعادة نظر جذرية في تلك الاجراءات وفي مضامين قرارات المجلس التي لا ضـــرورة لها .

إن استخدام طائرات سمتية أجنبية لأغراض فرق التفتيش لم يعد مبررا . وقـــد أكدنا دائما أن هذا الاستخدام انما يقصد منه تحقيق أهداف استخبارية تهدد ســـيـــادة العراق وأمنه ، ولا علاقة لها بأهداف القرار ٦٨٧ (١٩٩١) . وقد اقترحنا استبدال هـــذه السمتيات الأجنبية بسمتيات عراقية يمكن للفرق التابعة للأمم المتحدة أن تستخدمهـــا كلما دعت الحاجة الى ذلك بأسلوب مهني وبالتنسيق والتعاون مع السلطات العراقية .

كما دعونا ونؤكد دعوتنا الى إيقاف نشاط طائرة التجسس الامريكية (يو - تـــو) التي تستغل غطاء الامم المتحدة للتجسس على العراق خدمة لأهداف سياسية واستخباريـــة لا صلة لها بالقرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، وهو ما أوضحناه بكل جلاء في بياننا السابق فـــي المجلس . وقد اقترحنا حلا موضوعيا ، وذلك باستخدام طائرة من دولة محايدة . وعبّرنـــا عن استعدادنا لتوفير طائرة عراقية يمكن تنظيم استخدامها بالتعاون مع أجهزة الأمـــم المتحدة لكي تبقى مهامها في الإطار المهني الصرف الذي حدده القرار ٦٨٧ (١٩٩١) .

واذا كان موظفو الامم المتحدة يحتاجون طائرات ثابتة الجناح في تنقلاتهم مـــن والى العراق ، فلماذا لا يستخدمون الطائرات العراقية المدنية المعطلة ، والتـــي تتعرض للتلف ، بدلا من استخدام الطائرات الأجنبية التي تحسب مصاريفها على العراق ؟!

وفي كل النشاط الذي تقوم به بعثات الامم المتحدة لا بد من الحرص على احتـــرام سيادة العراق وكرامته . إن العراق ، البلد العريق المعتز باستقلاله ، لن يتساهـــل على الإطلاق ازاء أي تصرف يقصد منه المسّ بسيادته وكرامته .

ونؤكد مرة أخرى الاهمية البالغة لمسألة الامن والاستقرار في المنطقة ولضرورة التعامل المتكافئ مع كل بلدانها . إن كل المنصفين والمسؤولين من رجال الحكم والباحثين والمراقبين في المنطقة ومن يتابعون شؤونها في الخارج ، بعد ما ألحق بالعراق من دمار وإضعاف متعمدين ، يؤكدون أن ظروف الامن والاستقرار فيها تتدهور يوما بعد يوم .

إن الرغبات الخاصة لبعض الحكام المتنفذين وفي ظروف داخلية معينة قد أدت بشكل متعمد الى التعتيم على هذه الحقائق . ومع زوال تلك الظروف الخاصة لابد من النظر الى الوضع في المنطقة باسلوب مسؤول .

إن التركيز على تجريد العراق من قدرات أمنه القومي وحماية شعبه وفرض الشروط المجحفة التي تخل بسيادته وأمنه تحت ذريعة الرقابة المستقبلية وترك الاوضاع في المنطقة بدون رقابة جدية أمود لا تقدم أي خدمة للامن والاستقرار في المنطقة ، بل قد أدت في الواقع الى زعزعتها . إننا ندعو الى اتخاذ اجراءات شاملة في كل المنطقة مثلما نص عليه القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ومثلما دعت اليه كل القيادات المسؤولة ، وأن يكون العراق جزءا من تلك الاجراءات لا أن يستهدف وحده دون غيره . إن العراق مستعد للتعاون البناء والمسؤول في هذا الاتجاه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : المتكلم التالي هو السيد هانز بليكس ، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، الذي وجه اليه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت .

أدعوه الى شغل مقعد الى طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد بليكس (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بموجب الفقرة ١٣ من قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) ، طُلب الى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن ينفذ ثلاث مهام بغية إزالة القدرات النووية للعراق : أولا ، أن يحدد من خلال تفتيشات موقعية القدرات النووية للعراق ؛ وثانيا ، أن يدمر جميع الاسلحة النووية أو المواد التي يمكن استعمالها للاسلحة

النووية أو أي منظومات فرعية أو مكونات أو أي مرافق بحث أو تطوير أو دعم أو تصنيع ذات صلة ، أو أن يزيلها ، أو أن يجعلها عديمة الضرر ؛ وثالثا ، أن يضع وينفذ خطة لرصد امتثال العراق للشرط القاضي بألا يحوز أو يستحدث قدرة على صنع الاسلحة النووية ، وللتحقق من هذا الامتثال باستمرار في المستقبل .

وقد نظر الى تنفيذ هذه المهام والى إنجاز العراق للاعمال الضرورية - التي تتسم بأهمية حاسمة في حد ذاتها - على أنهما يشكلان معا جزءا من الخطوات المتخذة لبلوغ الهدف المتمثل في انشاء منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل في الشرق الاوسط . وهذا يجعل من الاهمي أن تنفذ هذه المهام تنفيذا كاملا ومبكرا وأن يظهر العراق روح التعاون .

وفي ١١ آذار/مارس الماضي ، أفدت المجلس بأنه قد تسنى ، بعد إيفاد الوكالة عشر بعثات الى العراق ، إحراز تقدم كبير فيما يتصل بالمهمتين الاوليين اللتين أسندهما اليّ المجلس ، في حين أن تنفيذ خطة الرصد الطويل الاجل لم يكن قد بدء بعد . ومنذ آذار/مارس ، أوفدت الوكالة خمس بعثات ونفذت قدرا كبيرا من الاستقصاءات الاضافية والاعمال الاخرى . ونتيجة لذلك ، استكملت أجزاء هامة من المهمتين الاوليين وشرعت الوكالة في تنفيذ عناصر تتصل بالمهمة الثالثة - وهي الرصد والتحقق الطويل الاجل .

وتتطلب المهمة الاولى - وهي وضع تصور كامل عن القدرات النووية للعراق - أن نحدد جميع الموارد ذات الاهمية النووية الموجودة لدى العراق والمصادر الاجنبية للامداد والتكنولوجيا . وخلال البعثات الخمس عشرة التي نفذت حتى الآن في العراق زارت أفرقتنا ما يزيد على ٧٠ موقعا ، وتكون لديها تدريجيا تصور عن وجود برنامج نووي سري ذي قاعدة عريضة يستهدف انتاج اليورانيوم المثري واستحداث قدرات على انتاج الاسلحة النووية . وأثناء هذه الزيارات التفتيشية ، أجرت الوكالة مناقشات عديدة مع السلطات العراقية .

وقد سبق لي أن أفدت المجلس في وقت مبكر يرجع الى آذار/مارس بأن ثمة صورة يتوافر فيها قدر معقول من الاتساق والتماسك عن البرنامج النووي للعراق قد بدأت تتضح معالمها . وما رأيناه وعرفناه منذ آذار/مارس لم يعدل من تلك الصورة وإنما اضاف اليها . وبالرغم من أن الصورة شاملة وتفصيلية ، فإننا لا نستطيع أن نتيقن من أنها صورة كاملة . فعدم استعداد العراق حتى الآن كشف المصادر الاجنبية للمعدات والمواد والتكنولوجيا يجعل من العسير التأكد مما اذا كانت جميع المعدات والمواد المستوردة المتصلة بالقدرات النووية قد تم تحديدها أم لا . كما أن هناك معلومات جديدة ، قيمتها اللجنة الخاصة والوكالة تقييما ايجابيا ، قد تشير الى وجود مواقع يقتضي الامر التفتيش عليها - بعد أن تعينها اللجنة الخاصة . ولذا فإننا نرى أن ثمة حاجة الى استمرار التفتيش الموقعي .

ومنذ آذار/مارس ، كرست الوكالة قدرا كبيرا من العمل للمهمة الثانية المسندة اليها ، وهي ضمان تدمير المرافق والمعدات المتصلة بالبرنامج النووي السري أو إزالتها أو جعلها عديمة الضرر ، حسب الاقتضاء . وقد تم تدمير المباني والمعدات والمواد الرئيسية أو جعلها عديمة الضرر . فالمنشآت المقامة في الاثير والطارمية والشرقاط لم يعد ممكنا استخدامها في الاغراض النووية التي أنشئت لاجلها . وقد تعاونت السلطات العراقية تعاونا نشطا في هذه العمليات التي نفذت تحت توجيه أفرقة التفتيش التابعة للوكالة ، ونرجو أن تظل تلك السلطات متعاونة معنا في هذه المسائل .

والمواد الوحيدة التي يمكن استخدامها في الاسلحة النووية - والمعروف أنها ما زالت موجودة في العراق في الوقت الحاضر - هي اليورانيوم عالي الاثراء الموجود في مجمعات وقود المفاعل المشع . وإزالة هذه المواد ترتهن بعقد الترتيبات اللازمة مع البلدان المتلقية . وقد تحققت أفرقة الوكالة من هذه المواد التي وضعت تحت اشراف الوكالة الى حين إزالتها .

وبدأت الوكالة الآن في التنفيذ التدريجي لعناصر تتصل بالمهمة الثالثة - وهي رصد امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن والتحقق من هذا الامتثال باستمرار في المستقبل . ولا تنطوي الخطوات المتخذة في هذا الشأن - كما يمكن أن يُستنتج من ملاحظاتي - على ما يمس استمرار أنشطة التقصي التي تنفذها الوكالة .

ويقابل تنفيذ الرصد الطويل الأجل بقدر من التعاون كما يواجه بشيء من المقاومة من الجانب العراقي . فالسلطات العراقية ما زالت تطعن في مشروعية الخطط التي أقرها مجلس الأمن بموجب القرار ٧١٥ (١٩٩١) . ومما يثير القلق بوجه خاص أن الرسالة المؤرخة في ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر والموجهة الى الأمين العام من وزير خارجية العراق (S/24726) قد أكدت مرة أخرى ، بعبارات قوية ، عدم قبول العراق القرارين ٧٠٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١) .

وأود أن أؤكد مرة أخرى على الملاحظات التي أبديتها في آذار/مارس الماضي أمام المجلس ومؤداها أن عدم القبول الكامل والصريح للقرارين ٧٠٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١) يتجاهل الطابع الملزم لهذين القرارين . كما يعد تجاهلا لقبول العراق الصريح للقرار ٦٨٧ (١٩٩١) الذي ينيط بالعراق الالتزام بقبول خطة الرصد والتحقق المستمرين مستقبلا في الميدان النووي . ويعد قبول القرارين ٧٠٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١) جوهريا لاقامة نظام فعال وموثوق للرصد والتحقق المستمرين في العراق .

كما يجب عليّ أن أفيد المجلس بأن السلطات العراقية ما زالت تُرجئ امتثالها لطلباتنا المتكررة بأن توفر معلومات واضحة وكاملة عن الأصناف التي يتعين مواءاة الوكالة بها بموجب خطة الرصد والتحقق المستمرين في المستقبل . وما زال من المتعين على السلطات العراقية أن توفر معلومات عن جميع الأصناف ذات الصلة ، بما فيها الأصناف التي ذكرت أنها دمرت أثناء الصراع المسلح أو بعده - أي عن جميع الأصناف ذات الأهمية النووية الموجودة في العراق في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ . ولم يوضح لنا العراق إلا مؤخرا جدا استعداده لأن يقدم قبل آخر هذا العام معلومات عن جميع هذه الأصناف .

وبينما قدم العراق معلومات كثيرة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بمقتضى القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، البعض بمبادرة منه والكثير نتيجة اكتشافات لافرقة التفتيش ، اتخذت قرارات على مستوى سياسي في العراق بعدم تقديم معلومات رئيسية عن مصادر المبيعات والإمدادات وهذه المعلومات يحتاج إليها للقضاء على الشكوك القائمة بأن معدات ومواد قد تكون باقية في العراق باكثر مما جرى تحديده . وهذه المعلومات المتعلقة بمصادر المبيعات والإمدادات التي تحاول الوكالة الحصول عليها الآن عن طريق التعاون مع عدد من الحكومات ، يُحتاج إليها لإتاحة تحقق مستقل من إتمام إفشاء السلطات العراقية عنها حتى الآن ويحتاج إليها أيضا لضمان أن تكون جميع المواد والمعدات والالات الموجودة في العراق معروضة لرصد فعّال طويل الاجل . وعلاوة على ذلك ، قد تكون البيانات بشأن مصادر المبيعات والإمدادات السابقة حاسمة لإقامة آلية هامة للرقابة على الاستيراد ، على النحو المطلوب في الفقرة ٧ من القرار ٧١٥ (١٩٩١) . وأخيرا ، فإن المعلومات المفصلة بشأن شبكة مصادر المبيعات والإمدادات للعراق من شأنها أن تساعد على ضمان ألا تبقى القنوات السابقة المستخدمة للحصول على البنود المحرمة متاحة للعراق لاستئناف البرامج المحظورة . في المجال الهام الخاص بمعلومات مصادر المبيعات والإمدادات ، ليس هناك كشف نهائي تام كامل ، بل لا يكاد يكون هناك أي كشف .

لذلك ، لا بد لي أن أبلغ مجلس الامن بأنني لا أستطيع أن أخلص إلى أن العراق قد امتثل بالكامل لالتزاماته بموجب القرارات ذات الصلة مثل تلك المتصلة بالمهام الموكولة إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : المتكلم التالي هو السيد رولف اكيوس ، الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة ، الذي وجه إليه المجلس الدعوة وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد إكيوس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كانت المرة الاخيرة التي تكلمت فيها في جلسة رسمية لمجلس الامن في شهر آذار/مارس ١٩٩٢ . وكانت تلك أيضا

المناسبة الاخيرة التي خاطب المجلس فيها نائب رئيس وزراء العراق . ولهذا فإن السؤال المطروح الآن هو : هل أحرز تقدم حقيقي منذ ذلك الوقت ؟

منذ شهر آذار/مارس ١٩٩٢ ، أتيحت لي الفرصة في عدد من الجلسات الخاصة لابلغ المجلس عن أنشطة اللجنة الخاصة حتى الوقت الحاضر . وفي يوم ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٢ وزع تقرير مفصل عن فترة ستة أشهر في الوثيقة S/24108 ، وسيقدم تقرير آخر قبل منتصف الشهر المقبل . وفي يوم ١٩ تشرين الاول/أكتوبر وزع تقرير للجنة الخاصة بشأن حالة تنفيذ خطة الرصد والتحقق المستمرين في الوثيقة S/24661 ، وفي ضوء هذه الوثائق والتصريحات التي أدليت بها ، أعتقد أنني لن أخدم غرضا مفيدا إذا حاولت أن أعدد اليوم أنشطة اللجنة التي قامت بها منذ شهر آذار/مارس ١٩٩٢ . كما أنني لن أذكر بالتفصيل كل النقاط التي لا تتفق اللجنة فيها مع ما يسميه العراق تقريرا واقعيا عن التدابير التي اتخذها العراق في تنفيذ الجزء جيم من قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) . تلك الوثيقة المكونة من ٩٣ صفحة تلقتها اللجنة يوم الجمعة فقط ، ولا أعتقد أنها وزعت حتى الآن في شكل وثيقة على المجلس . ولما كان مطلوبا التعليق عليها بشكل مفصل ، فإنها متضمّن في تقرير اللجنة لشهر كانون الاول/ديسمبر إلى المجلس . وفي هذه الظروف ، فإن ما هو مطلوب اليوم للرد على السؤال الذي طرحته هو بيان أكثر تعميما للجنة عما هو عليه الوضع الآن .

إن اللجنة الخاصة جهاز فرعي لمجلس الامن وظيفته الوحيدة أن يضطلع ، بأقصى قدراته ، بالمهمة التنفيذية التي أوكلها إليه المجلس . وتتمنى اللجنة أن تضطلع بهذه المهمة بأقرب وقت ممكن ، وليست لديها مصلحة أيا كان نوعها في إطالة مختلف مراحل مسؤولياتها ذات الاوجه الثلاثة . وهذه هي : أولا ، تحديد أسلحة التدمير الشامل العراقية في المجالات المعينة للجنة والبرامج ذات الصلة بشرائها وإنتاجها ؛ ثانيا ، تدمير وإزالة البنود والمنشآت المحظورة أو جعلها عديمة الضرر ؛ وثالثا ، وضع نظام موثوق به لرصد وتحقق مستمرين لامتثال العراق لالتزاماته بعدم الحصول مرة أخرى على أسلحة التدمير الشامل هذه .

والسرعة التي يمكن للجنة أن تضطلع بها بمسؤولياتها تحددها بقدر كبير درجة تعاون العراق . فقبل ثمانية أشهر ، توجب علي أن أبلغ المجلس بأن المرحلة الاولى لم تكتمل . ولا يزال هذا هو الحال اليوم . إن العراق لم يقدم حتى الآن الكشف التام النهائي الكامل عن جميع جوانب برامجه لإنتاج أسلحة التدمير الشامل كما هو مطلوب بقرار مجلس الامن ٧٠٧ (١٩٩١) . والمعلومات التي لا يزال العراق يؤكد أنها تشكل تقريرا تاما نهائيا كاملا وجدتها اللجنة بالإجماع ، في دورتها العامة الرابعة الشهر الماضي ، ناقصة وغير كاملة .

وهذا لان العراق لا يزال يرفض توفير المعلومات الحيوية بشأن تلك الامور وإقامة الدليل عليها مثل مصادر المبيعات والإمدادات الاجنبية ، والإنتاج الاصلي ، والاستخدام العملي للاسلحة في مختلف النزاعات الداخلية والخارجية التي شارك فيها العراق . إن جميع الوثائق التي يحتاج إليها تقريبا لإقامة الدليل على تقريره بشأن برامجه الكيميائية والبيولوجية والبكتريولوجية منعت عن اللجنة ، ونفس الشيء ينطبق على مجال القذائف . يدعي العراق أنه دمر جميع السجلات والوثائق المتصلة بالانشطة المحظورة وفقا لقرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) . وهذا التدمير من شأنه أن يشكل انتهاكا لالتزامات العراق بموجب قرارات مجلس الامن بوقف تدمير تلك السجلات والسماح بالوصول إليها دون قيود . وعلى أية حال ، فإن اللجنة تجد أنه من غير المتصور تقريبا أن العراق الذي أنفق بلايين الدولارات وسنوات البحث بشأن برامجه يدمر الآن كل سجلات تلك البرامج والتكنولوجيا التي كانت تقوم عليها . بغير وثائق مؤيدة أصلية ، من المستحيل إثبات صحة المعلومات التي يقدمها العراق .

ومع هذا ، هناك بعض التقدم الذي أحرز منذ شهر آذار/مارس في تجميع معلومات أكثر بشأن برامج العراق لأسلحة التدمير الشامل بالوضع الذي كانت عليه وقت نشوب صراع الخليج . وقد كان هذا مرة أخرى وإلى حد كبير نتيجة مزيد من التفتيشات الدقيقة المتأتية ، جنبا إلى جنب مع اجتماعات شبيهة بحلقات دراسية مع مسؤولين عراقيين كبار .

ولئن كانت هناك بعض المؤشرات الإيجابية عن وجود استعداد أكبر لدى بعض المسؤولين عن البرامج العسكرية العراقية ، بتقديم بعض المعلومات المفقودة ، ولا سيما في مجال القذائف التسيارية ، فليس لدينا بعد صورة كاملة وموثوقة ومتماسكة ، وبالتالي فهماً شاملا ، لبرامج العراق المتصلة بأسلحة التدمير الشامل . ولذلك لا يمكن الإبلاغ ، في هذا الوقت ، بامتثال العراق لجميع جوانب المرحلة الاولى من ولاية اللجنة .

وعندما خاطبت المجلس قبل ثمانية أشهر ، كان باستطاعتي أن أقول إن تعاون العراق كان طيبا في تدمير الاسلحة التي سبق أن أعلن عنها . ولا يزال هذا الوضع على حاله ، ولاسيما فيما يتعلق بالاسلحة الكيميائية . فالمنشآت التي بناها العراق ، تحت إشراف اللجنة ، أصبحت الآن في طور التشغيل في الموقع الرئيسي لمنشأة المثنى العامة ويجري فيها تدمير المخزونات العراقية من مركبات غازات الاعصاب والخردل .

وفيما يتعلق بالتخلص من قدرات انتاج أسلحة التدمير الشامل ، تعين عليّ أن أبلغكم في آذار/مارس ١٩٩٢ أن العراق كان يضع عراقيل أمام تدمير بعض قدرات إنتاج القذائف . ويسرني أن أقول اليوم إن هذه العراقيل بالذات قد تم التغلب عليها ، وذلك عقب رد فعل قوي من جانب مجلس الامن وأعضائه ، على رفض العراق تنفيذ تعليمات اللجنة . وفي الحقيقة ، تطلبت جميع حالات تدمير المنشآت الرئيسية بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) مساندة قوية من أعضاء المجلس ، قبل التمكن من تنفيذ التدمير . ولا يزال الكثير من البنود والمنشآت ممهورة بالاختام ، بانتظار قرار نهائي بشأن ما اذا كان ينبغي تدميرها أو إزالتها أو جعلها عديمة الضرر ، لاستخدامها فيما بعد في الانشطة المسموح بها في ظل الرصد الدولي . ومن ثم ، لا تزال هذه المرحلة من أنشطة اللجنة غير مكتملة ، كما كانت عليه قبل ثمانية أشهر . والى حين اتخاذ القرار النهائي المشار اليه توا وتنفيذه ، لا تستطيع اللجنة أن تشهد على أن العراق يمتثل بشكل كبير لهذه المرحلة من ولاية اللجنة .

ولكن المرحلة الثالثة هي التي تنشأ فيها أخطر المشكلات . لقد أبلغت قبل ثمانية شهور بوجود مأزق . ومنذ آذار/مارس ظل هذا المأزق يتأكد من جديد وبشدة أكبر . فما برح العراق يرفض باستمرار الاعتراف بوجود التزامات عليه بمقتضى قراري مجلس الامن ٧٠٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١) ، وخطط الرصد والتحقق المستمرة التي أقرهما القرار الاخير ، حيث كان المجلس يتصرف بمقتضى الفصل السابع من الميثاق .

ومنذ البداية ، أشار العراق في تصريحاته العلنية وفي المحادثات الخاصة الى أنه ليس على استعداد لقبول الرصد والتحقق المستمرين إلا من ناحية المبدأ وبشروطه هو . وتبدو هذه الشروط ، عمليا ، أنها تمثل فهم العراق الخاص به للفقرتين ١٠ و ١٢ من قرار مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) . وهذا الفهم يفرض أشد القيود على أي شكل من أشكال الرصد . وقد جرى التعبير عن هذه القيود في شكل اعتبارات السيادة والامن القومي والكرامة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق ، والتنمية الصناعية . وفي كل حالة ، يجري تفسير هذه الاعتبارات من جانب العراق . ولا يمكن التعبير عن هذا الموقف بدقة أوضح مما جاء في الرسالة المؤرخة في ٢٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ الموجهة الى الامين العام من وزير خارجية العراق ، والمعممة على المجلس في الوثيقة S/24726 . ففي الفقرة (أ) من الجزء ٣ من تلك الرسالة ، أعلن العراق أن القرارين ٧٠٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١) ، المتخذين بالإجماع من قبل المجلس ، يكشفان "الجانب الاكثر خطورة وفظاظة" للاطراف المعادية للعراق ، وأن هذين القرارين يشكلان خرقا لسيادة العراق . ويطلب العراق من المجلس "إعادة نظر جذرية ، على قاعدة العدالة والإنصاف ، فيما تضمناه من أحكام وشروط" .

وفي رأي اللجنة تمثل هذه الرسالة ، في مجموعها أكبر خطوة الى الوراء ، وتبين أن الوعود المقطوعة باتباع نهج جديد وإبداء تعاون متجدد خالية من أي مضمون حقيقي . وستلاحظون أن ما يسمى بالتقرير الوقائعي الذي قدم توا ، يتجنب ، بطريقة مدروسة ، الإشارة الى القرارين ٧٠٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١) ، وهكذا يستمر إصرار العراق على رفض الاعتراف بهذين القرارين . وبالنسبة الى القول بأن العراق قام باتخاذ أية خطوات فيما يتعلق بالرصد والتحقق المستمرين ، فإنه فعل ذلك بطريقة

لا تفي بمقتضيات القرار ٧١٥ (١٩٩١) وخطة اللجنة المعتمدة بموجبه . والإعلانات التي قدمها لا تتمشى من حيث المضمون ولا من حيث التوقيت مع مقتضيات الخطة . وقد وجدت اللجنة في الشهر الماضي هذه الإعلانات غامضة وغير كاملة ، كما ذكرت لتوي .

إن اللجنة الخاصة ، بوصفها جهازا فرعيا تابعا للمجلس ويتقيد بقراراته لا يمكنها ، في وجه إصرار العراق ومعارضته المستمرة لنظام المجلس ، أن تقوم على نحو تام بتطبيق النظام الخاص بالرصد والتحقق المستمرين الذي اعتمده المجلس . ومع ذلك ، ما أن يعترف العراق بالتزاماته بموجب القرار ٧١٥ (١٩٩١) والخطط التي أقرت بموجبه ، ستتمكن اللجنة من تحديد المدى الذي يمكن فيه الاستجابة لشواغل العراق المشروعة في إطار المتطلبات اللازمة لنظام موثوق به للرصد والتحقق . وإذا رفض العراق هذا الاعتراف ، وتم رفع الجزاءات والحظر النفطي ، فلن يكون هناك شك في أن فعالية اللجنة الخاصة في العراق ستصاب بضرر بالغ .

وقد جرى تأكيد ذلك بجلاء في رسالة وزير الخارجية المؤرخة في ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر التي كرر فيها اعتراضه ، لا على القرارين ٧٠٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١) فحسب ، بل أيضا على الجوانب الاساسية لعمليات اللجنة في العراق ، وخاصة النقل الجوي ، وأنشطة الطائرات السمتية ، وأنشطة المسح الجوي من ارتفاعات عالية . وهذه الانشطة مأذون بها بوضوح في قرارات المجلس المعتمدة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق ، ولكن العراق يعترض عليها باستمرار . ومن ثم ، اذا أنهيت الجزاءات والحظر النفطي دون قبول العراق غير المشروط لالتزاماته بمقتضى القرارين ٧٠٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١) ، فإن عمليات النقل الجوي والمسح الجوي التي تقوم بها اللجنة ستتوقف ، بسحب العراق لقبوله الحالي بالامر الواقع ، وستتقلص عمليات الرصد والتحقق الى مجرد زيارات الى المنشآت التي يختارها العراق ، وفي الاوقات التي يسمح بها هو ذاته .

ومنذ آذار/مارس الماضي ، اضطرت اللجنة الخاصة بشكل مستمر الى أن تدافع بقوة عن مزايا وحصانات موظفيها ومفتشيها في العراق ، وبالاخص سلامتهم وأمنهم . وقد

وصل العنف الى مستوى جديد في حادث وزارة الزراعة ، عندما جرت محاولة لطعن أحد المفتشين . وبعد ذلك الحادث ، وقعت أعمال تخريب متكررة ضد ممتلكات اللجنة ، وبدا أن هناك برنامجا منسقا من المضايقة المتدنية لموظفي اللجنة كافراد - تهديدات القتل المكتوبة وعن طريق الهاتف ، وحوادث تتضمن درجات مختلفة من العنف ، ورفض توفير الخدمات الفندقية والخدمات الاخرى ، وأعمال مشابهة . وقد أكدت السلطات أن هذه أعمال عفوية من أفراد يظهرون معارضتهم لانشطة الامم المتحدة في العراق . ووجدت اللجنة أن هذه الحجج غير مقبولة ، ويبدو أن احتجاجاتها المتكررة بدأت تحقق الآن بعض النتائج . ويمكنني أن أبلغ المجلس أن حوادث المضايقة للافراد أقل حاليا مما كانت عليه في الآونة الاخيرة .

ويتعين عليّ بهذه المناسبة أن أعلّق على الملاحظات التي وردت في رسالة وزير الخارجية المؤرخة ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر بشأن سلوك مفتشينا وموظفينا . يستحق المفتشون والموظفون الآخرون تقديرنا لكفاءتهم وشجاعتهم وتفانيهم . لقد تصرفوا بأسلوب مهني راقٍ ، في أصعب الظروف الشاقة في أغلب الأحيان ، سعيا الى تحديد ورسم معالم البرامج العراقية . وإذا كانت أنشطتهم تبدو في بعض المناسبات تدخلية ، فقد حدث ذلك بسبب عدم تعاون العراق وبرغبة خالصة لدى أفرقة التفتيش في ضمان تنفيذ ولاية المجلس .

يتضمن قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) أحكاما شاملة حول ما هو متوقع من العراق أن يقوم به حتى يمكن تخفيف الجزاءات على واردات العراق ورفع الحظر على صادرات النفط . إن درجة امتثال العراق في كل من هذه المجالات مسألة ينبغي أن يحددها المجلس . بيد أن اللجنة الخاصة تدرك أن المطلوب منها هو أن تقدم للمجلس معلومات حول حالة امتثال العراق للقسم جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، المتعلق بأسلحة التدمير الشامل ، وان هذه المعلومات سوف تؤثر على قرارات المجلس بمقتضى الفقرتين ٢١ و ٢٢ من ذلك القرار .

والفقرة ٢٢ ، على وجه التحديد ، تربط رفع حظر النفط بامتثال العراق للقسم جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وحده . وقد أبلغت السلطات العراقية مرارا وتكرارا بأن اللجنة الخاصة عندما تقتنع بإيمان وحسن نية بأن العراق يمتثل للاجراءات المنصوص عليها في القسم جيم من القرار ، فإن اللجنة ستبلغ ذلك الى المجلس .

والمجلس ، بطبيعة الحال ، بالتوصل الى رأي بمقتضى المادة ٢٢ ، سيأخذ في الاعتبار في المستقبل كل المعلومات المتاحة له ، علاوة على تلك التي تبلغه بها اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية . إلا انني أثق في أن أهمية أساسية سوف تعلق على تقييم اللجنة والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية كمنفذين بالنيابة عن المجلس بمقتضى القسم جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) . وأتطلع الى اليوم

الذي يمكن فيه أن توضع تقارير ايجابية أمام المجلس ، وكلما كان ذلك اليوم أقـــرب ، كان ذلك أفضل .

ولكن اذا استمر العراق في المسار الذي يسير عليه حاليا ، لا سيما فيما يخـص القرارين ٧٠٧ (١٩٩١) ، و ٧١٥ (١٩٩١) ، فإنه يؤسفني أشد الأسف أنني أعتقد أن الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة سوف يتعين عليه أن يأتي الى المجلس مرة أخرى بنفس التقييـــم الذي قدمتُه اليكم في آذار/مارس الماضي - أي أن امكانية إصدار اللجنة الخاصـــة شهادة بامتثال العراق للالتزامات الواردة تحت القسم جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ليست قائمة بالمرة .

والحالة يجب ألا تكون كذلك . فالحل ، في الواقع ، بسيط . وهو أنه يتعين علـى حكومة العراق أن تلتزم التزاما مخلصا بتنفيذ كل التزاماتها بمقتضى القـــرارات ٦٨٧ (١٩٩١) ، و ٧٠٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١) . وينبغي أن تدعم هذا الالتزام المخلـــص بالافعال . وعندما يحدث ذلك ستؤدي اللجنة واجبها . وستبلغ المجلس بأن العراق ، فـــي رأيها ، قد وفّى ويفي بجميع التزاماته بمقتضى القسم جيم من قرار مجلس الأمـــن ٦٨٧ (١٩٩١) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : المتكلم التالي هو السيد جـــان إلياسون ، وكيل الأمين العام للشؤون الانسانية ومنسق المساعدة الغوثية ، الذي وجـــه اليه المجلس دعوة للكلام بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت . وأعطيـــه الكلمة .

السيد إلياسون (وكيل الأمين العام للشؤون الانسانية) (ترجمة شفويـــة عن الانكليزية) : لقد خوّلني الأمين العام ، كما يعرف أعضاء المجلس ، أن أوقـــع ، بالنيابة عنه ، على مذكرة تفاهم بين الأمم المتحدة وحكومة العراق في ٢٢ تشريـــن الأول/اكتوبر من هذه السنة . وعلى أساس مذكرة التفاهم هذه ، وضعت خطة عمل للاستجابـة للاحتياجات الانسانية للمدنيين في كافة أنحاء العراق . وتغطي خطة العمل مدة ستـــة شهـور تنتهـي فـي ٣١ آذار/مـارس ١٩٩٣ . وتصل مكوناتهـا المختلفـة الى ما يربو علـى

٢٥٠ مليون دولار أمريكي . ويغطي البرنامج كافة مناطق العراق ولكنه يؤكد على عجالة تقديم المساعدة الانسانية الى الاقاليم الشمالية في العراق بسبب ظروف الشتاء الصعبة وبسبب وجود عوائق في طريق الامداد الداخلي في هذا الجزء من البلد .

وكما يعلم أعضاء المجلس أيضا ، أوشك البرنامج الانساني في العراق على التوقف بعد ١ تموز/يوليه ، عندما اتضح أن مذكرة التفاهم التي كانت قائمة لم يكن في نية حكومة العراق تمديدها . واستمرت مشاكل الامن في الشمال ؛ ووقعت تحرشات بالعاملين في الامم المتحدة ، ولم تمدد تأشيرات الدخول وتصاريح القافلات والعبور الى حد كبير ؛ وكان عدد حراس الامم المتحدة لايزيد على ١٠٠ في ذلك الوقت - مقارنة بما يزيد قليلا عن ٤٠٠ في نيسان/ابريل وأيار/مايو . وفي أيلول/سبتمبر ، بلغ عدد موظفي الامم المتحدة العاملين هناك أقل من ٣٠٠ ، ولم يكن هناك أي وجود دولي للامم المتحدة في جنوب البلد .

ومنذ التوقيع على مذكرة التفاهم في ٢٢ تشرين الاول/اكتوبر ، ينفذ البرنامج الانساني على نحو نشط في إطار الموارد المالية المتاحة . إنه سباق مع الزمن ، لان ظروف الشتاء في الشمال تجعل من الصعب توصيل المواد . وقد مددت تأشيرات الدخول للعاملين في الامم المتحدة لمدة خطة العمل ، مع احتمال إعادة النظر في تلك التأشيرات من قِبَل الحكومة العراقية في بداية السنة المقبلة . وقد حصل ٨٩ من الحراس الجدد التابعين للامم المتحدة على تأشيرات دخول ووزعوا ، وبذلك وصل العدد الاجمالي لحراس الامم المتحدة الى ١٩٥ . ومن المتوقع أن يصل ١٠٥ حراس آخرين من حراس الامم المتحدة في كانون الاول/ديسمبر على أساس التناوب . وستتمركز الغالبية العظمى من حراس الامم المتحدة في المحافظات الشمالية . وستتمركز وحدة صغيرة في المقر الرئيسي ببغداد .

إن المادة التي تقوم اليها حاجة ماسة في الجزء الشمالي من العراق هي الكيروسين . وسيتم تسليم ١٠ ملايين لتر من الكيروسين ، تبلغ قيمتها ٢,٩ مليون

دولار ، الى محافظتي السليمانية وأربيل . وقد وصلت أول شحنة منها في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر . وشحنة أخرى تبلغ ٢٠ مليون لتر من الكيروسين سيجري شراؤها قريبا ، من داخل العراق وخارجه . وسوف تستخدم الطرق الشمالية والجنوبية لتوصيل هذه الشحنات . وقد قام بشراء الوقود صندوق الامم للطفولة بالتعاون مع المنظمة غير الحكومية كير (الرعاية) .

ويبدأ صندوق الامم المتحدة للطفولة أيضا حملة تطعيم على صعيد البلد بأكمله اليوم ، ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر . وستوزع منظمة الصحة العالمية قريبا أدوية ، تبلغ قيمتها مليوني دولار أمريكي ، على مختلف أجزاء العراق .

أما فيما يتعلق بالمواد الغذائية ، فإن برنامج الاغذية العالمي قام بتخزين ٢٠٠ ٥ طن متري في البلد ، منها ٠٠٠ ٢ طن متري في الشمال . وتنقل الآن الى تركيا ٠٠٠ ١٠ طن متري لتوزع في العراق . وستصل ٠٠٠ ١٠ طن أخرى لتوزيعها في الجنوب . وإن خطة برنامج الاغذية العالمي هي إمداد الشمال ب ٠٠٠ ٢٧ طن متري من دقيق القمح وبقية البلد ب ٢٠٠ ١٦ طن متري من دقيق القمح .

وكما يعلم المجلس ، وقعت بعض القلاقل التي عرقلت المرور من تركيا إلى العراق مؤخرا . والآن ، وبعد وقف القتال في شمال العراق أصبح من الممكن التنقل ولو بقدر محدود في المنطقة . وجرى تسليم كميات كبيرة من السلع أثناء عطلة نهاية الأسبوع ، وأفادت التقارير اليوم بأنها وصلت الجهة المقصودة . وقد تعاونت حكومة العراق مع الامم المتحدة في تيسير إيصال هذه السلع تحت مظلة خطة العمل وبالمشاركة النشطة لوكالات الامم المتحدة المختصة .

يقتضي نجاح هذه العملية الهامة والمعقدة للغاية التعاون الكامل من جانب الحكومة العراقية والدعم المالي من قبل الدول الأعضاء للبرنامج الإنساني في العراق . فالاحتياجات الإنسانية كبيرة في جميع أنحاء البلد ، وخاصة فيما بين المجموعات الضعيفة . وفي الوقت الحالي ، يجري تركيز الاهتمام على الحالة في الشمال . ولكن ، كما أشار الأمين العام ، هناك حاجات ملحة يجب تلبيتها في بقية أجزاء البلد ، ولا سيما في الجنوب حيث تتسم الحالة في قطاع الصحة والنظافة العامة بخطورة بالغة .

وبالنسبة للأمم المتحدة فإننا نعتمد على تعاون الحكومة العراقية طوال مدة البرنامج في مسائل مثل إصدار تأشيرات الدخول والسفر وتصاريح الشاحنات ؛ والتعاون في مجال القيام بأنشطة في الجنوب والوجود الميداني هناك ؛ والاتفاق على أسعار معقولة للوقود ؛ والتعاون مع المنظمات غير الحكومية ذات الصلة على أساس مذكرة التفاهم وخطة العمل .

وبغية تنفيذ البرنامج بنجاح هناك حاجة ملحة إلى توفير الأموال اللازمة تحت مظلة الأمم المتحدة . فقد كنا نواجه نقصا كبيرا في الموارد المالية عند توقيع مذكرة التفاهم في تشرين الأول/أكتوبر . من ثم ، كان من الضروري استخدام صندوق الطوارئ المركزي الدائر الجديد لإيصال شحنات الوقود بشكل عاجل إلى الشمال . وقد استلمنا بعض المساهمات في الأسابيع القليلة الماضية . ولكن إذا كان للأمم المتحدة أن تقدم المساعدة الإنسانية على نحو عاجل ، فمن المهم أن تقدم إسهامات كبيرة في المستقبل القريب .

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالقول بأن البرنامج يجري رصده يوميا بسبب حجم الاحتياجات والطبيعة الملحة لإيصال المساعدة الإنسانية نظرا لقروب فصل الشتاء في المنطقة الشمالية . وفي الوقت ذاته ، من المهم ، كما أشرت للتو ، أن نتذكر أن البرنامج يرمي إلى سد الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء البلد . وقد أنهى للتو مساعد الامين العام ريتشارد فوران ، وهو منسقنا في بغداد ، زيارة للجنوب ويقوم الآن بزيارة المنطقة الشمالية . وسنتلقى تقريره في الايام القليلة المقبلة .

في غضون ذلك ، تقوم وكالات الامم المتحدة المعنية ، وخاصة تلك التي تضطلع بمسؤولية تنفيذية مباشرة ، بتعزيز وجودها في العراق بشكل كبير . ويبلغ عدد موظفي الامم المتحدة في البلد اليوم نحو ٣٦٠ شخصا منهم ٣٥ من صندوق الامم المتحدة للطفولة و ١٠ من برنامج الاغذية العالمي . وهذا العدد سيزداد ، في تقديرنا في المستقبل القريب ، سواء بالنسبة لهذه الوكالات أو غيرها من الوكالات والمنظمات الحكومية ، أو الحرس التابعين للامم المتحدة مما يضمن توفير عدد من الموظفين كاف - مرة أخرى أقول إذا توفر الدعم المالي المناسب - لتنفيذ برنامج الامم المتحدة المشترك بين الوكالات والخاص بالعراق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : المتكلم التالي السيد فان دير ستويل الذي وجه إليه المجلس الدعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد فان دير ستويل (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في اجتماع مجلس الامن في ١١ آب/أغسطس استشهدت بالقرار ٦٨٨ (١٩٩١) المؤرخ في ٥ نيسان/أبريل ١٩٩١ الذي يطالب بأن يقوم العراق على الفور ، كإسهام منه في إزالة الخطر الذي يتهدد السلم والامن الدوليين في المنطقة ، بوقف قمع السكان المدنيين العراقيين .

واستنادا إلى الادلة التي تلقيتها - وهي شهادات شهود ووثائق وأشرطة كاسيت وفيديو - توصلت إلى نتيجة مفادها أن العراق لم يوقف بعد سياسة القمع ، وكان مستمرا بالتالي في رفضه الامتثال لذلك القرار .

لقد أعلنت حكومة العراق مرارا وتكرارا أن ذلك الاستنتاج غير موضوعي ومتحيز . لكن المعايير التي استخدمتها اقتصرت على الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي قرر العراق الانضمام إليها ، ملزما نفسه بموجب القانون الدولي باحترام وتنفيذ الاحكام الواردة في تلك الصكوك ، التي نذكر منها على سبيل المثال ، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، واتفاقية منع جريمة إبادة الاجناس والمعاقبة عليها .

كما أشارت حكومة العراق مرات عديدة إلى ظروف خاصة مثل الحرب بين إيران والعراق ، وحرب الخليج وحوادث الشغب في ربيع عام ١٩٩١ والحصار الاقتصادي ، مدعية بأنها مجتمعة أثرت على نحو سلبي على حالة حقوق الإنسان في العراق .

ولو تركنا جانبا مسألة مكمن المسؤولية عن هذه الظروف الخاصة المزعومة فما من شك على الإطلاق في أن قواعد القانون الدولي القابل للتطبيق لا تسمح حتى في الظروف الخاصة بعمليات الإعدام التعسفي أو بدون محاكمة والاختفاء القسري أو التعذيب . كل هذا حدث في العراق لا بشكل عرضي وإنما على نطاق واسع . فضلا عن ذلك ، ثمة أسباب تدعونا إلى الخوف من استمرار انتهاكات حقوق الإنسان حتى ولو اختفت هذه الظروف الخاصة .

إن النظام الحالي في العراق له كل صفات النظام الدكتاتوري ويحول دون الاحترام الكامل للالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان . على وجه التحديد ، ما دام تقويض حكم القانون يجري بسلطة موازية خارجة عن اختصاص السلطة القضائية ، بل وفوق القانون ، ينفذها أساسا جهاز للأمن ليس عرضة للمحاسبة سوى من قبل الدوائر المقربة من الرئاسة ، فلن يتسنى التمتع بشكل فعلي بحقوق الإنسان ولا بأي احترام حقيقي لكرامة الفرد .

يصر القرار ٦٨٨ (١٩٩١) على أن يسمح العراق بوصول المنظمات الإنسانية الدولية ، على الفور ، إلى جميع من يحتاجون إلى المساعدة في جميع أنحاء العراق ، وأن يوفر جميع التسهيلات اللازمة لعملياتها . وفي رأيي ، يجب النظر في هذا الجزء من القرار في ظل خلفية حقوق الإنسان الخاصة بالحصول على الغذاء والرعاية المحمية -

وفقا للمادتين ١١ و ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - وعندما لا يتوفر الحد الادنى من هذه الحقوق يتعين توفير الحق في الحياة وفقا للمادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

إلا أن الاحداث ، وبوجه خاص تلك التي وقعت خلال هذا العام ، أوضحت بصورة متزايدة أن العراق يرفض التنفيذ الكامل لهذا الجزء من القرار ٦٨٨ (١٩٩١) . ولشرح هذه النقطة بإسهاب ، أقتبس العبارة التالية من رسالة مؤرخة في ٢٤ آب/أغسطس موجهة إلى رئيس مجلس الامن من الامين العام :

"من وجهة نظر الامم المتحدة ، فإن موقف الحكومة يمنع البرنامج الإنساني المشترك بين الوكالات من توفير المساعدة الإنسانية الفعّالة للمجموعات الضعيفة في العراق" .

كما يجدر بي أن أذكر أن موظفي الامم المتحدة المشتركين في البرامج الانسانية المشتركة فيما بين الوكالات يتعرضون بشكل متكرر للمضايقة وأعمال التخريب والعنف . والغالبية العظمى من هذه الحوادث تقع في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة . وبعض الحوادث وقعت في نقاط التفتيش التابعة للحكومة ملقية بذلك الضوء على إدعاء حكومة العراق بأن الحوادث هي نتيجة تفجرات انفعالية للغضب الشعبي .

وفي حالات أخرى ، وقعت اعتداءات أمام الشرطة المحلية أو رجال الامن الحكوميين ، الذي تقاعسوا عن التدخل . وفي ظل الحالة الامنية الآخذة في التدهور وجدت المنظمات غير الحكومية التي تلعب دورا حيويا في البرامج الانسانية ، أنه يكاد يكون مستحيلا الاستمرار في عملها .

إن الكثيرين من الناس يعانون في العراق ، في الشمال وفي الوسط وفي الجنوب لذلك كان من المأمول أن تمدد دون ابطاء مذكرة التفاهم الخاصة بالعمليات الانسانية في العراق ، التي انتهى أجلها في ١ تموز/يوليه الماضي . لكن لم يكن ممكنا إلا في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر توقيع مذكرة تفاهم جديدة ، ولم يعد من المسموح تواجد المكاتب الفرعية للامم المتحدة أو حراس الامم المتحدة في جنوب البلاد ، على الرغم من تحذير الامين العام في رسالته التي اقتبست منها قبل برهة ، ومفادها أنه في غياب تواجد الامم المتحدة في الجنوب لن يكون من الممكن اجراء تقدير موثوق به للاحوال السائدة في تلك المنطقة .

وفي الرسالة التي بعثت بها حكومة العراق الي بتاريخ ٢٣ كانون الثاني/يناير من هذا العام ، والواردة في تقريري بشأن حالة حقوق الانسان في العراق المؤرخ ١٨ شباط/فبراير (S/23685/Add.1) ، اتفقت حكومة العراق معي في الرأي بانه فيما يتعلق بالوصول الى الاغذية ومستلزمات الرعاية الصحية فإن الالتزام بعدم التمييز الوارد في المادة ٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لا يعتمد على درجة توافر السلع . كما تقول رسالة الحكومة العراقية :

"وإن العراق التزم بدقة بمبدأ عدم التمييز في توزيع المراد الغذائية الاساسية التي توزع بموجب القسائم التموينية" .

وتمضي الرسالة قائلة :

"وعدالة التوزيع مبنية على عدم التمييز بين المواطن والمقيم من جهة وبين المواطنين فيما بينهم مهما كان انتماؤهم الإثني أو الديني أو اللغوي أو المنطقة التي يعيشون فيها من جهة أخرى" . (S/23685/Add.1 ، ص ٥٩)

وعلى الرغم من هذه الضمانات الصريحة ، فإن هذا التمييز قد وقع ، مع أن حكومة العراق تدرك بوضوح أن هذا يشكل انتهاكا للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وهي طرف فيه .

والناس في الاهوار الجنوبية يتعرضون لحصار كامل . وفيما يتصل بالمحافظات الكردية الثلاث في الشمال ، فإن التموين من الغذاء والوقود الذي يصل اليها قد قل خلال العام الحالي ، وخاصة في محافظتي أربيل والسلمانية . وفي كانون الثاني/يناير من هذا العام ، فإن الاغذية المسلمة من الاماكن التي تسيطر عليها الحكومة في العراق الى الشمال قد بلغت ٥٠ في المائة مما كان ينبغي تسليمه ، لو طبقت حكومة العراق مبدأ عدم التمييز في توزيع حصص الإعاشة الغذائية . وبحلول شهر أيلول/سبتمبر انخفضت الاغذية المسلمة الى ٨ في المائة . وفي خلال العام فرض حظر كامل تقريبا على إمدادات الوقود للمحافظات الشمالية الثلاث .

إن حكومة العراق تشكو مر الشكوى من عدم عدالة العقوبات الاقتصادية ضد العراق ، على الرغم من كون الاغذية والامدادات الطبية معفاة بصفة خاصة ، وأن قراري مجلس الامن ٧٠٦ (١٩٩١) و ٧١٢ (١٩٩١) ، اللذين لم يستخدمهما العراق حتى الآن ، يتيحان له أن يبيع من النفط ما يكفي لتمكينه من شراء امدادات الغذاء والادوية بقيمة اجمالية تبلغ على الاقل ٩٠٠ مليون دولار . ولكن في الوقت ذاته لم تتردد حكومة العراق عن حرمان السكان الاكراد من الغذاء والوقود ، معرضة لخطر واضح حقوقهم في الغذاء والرعاية الصحية على النحو المنصوص عليه في المادتين ١١ و ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وفي مذكرة التفاهم المبرمة في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر بين الامم المتحدة وحكومة العراق ، وعدت حكومة العراق باتخاذ كل الاجراءات اللازمة لتسهيل المرور المامون والسريع ، وكذلك وصول السلع الاساسية في إطار المساعدة الانسانية الى جميع انحاء البلاد . ومع ذلك احتاج الامر الى ما يقرب من شهر لوصول ١٣ شاحنة تحمل ٤٠٠ ٠٠٠ لتر من زيت التدفئة والطهي - والانكى من ذلك تعين شراؤه بالاسعار العالمية . إن وصولها كان في حد ذاته حدثا مستحبا ، ولكنه في الوقت ذاته خطوة متواضعة ، حيث أن الاحتياجات الكلية من الوقود لثلاثة ملايين كردي في الشمال خلال شهور الشتاء الاربعة قد قدرت مؤخرا ب ٤٧ مليون لتر من الكيروسين .

إن خفض الامدادات من الغذاء والوقود المقدمة الى الشمال من جانب حكومة العراق قد سببت بالفعل معاناة كبيرة الى أكثر الفئات ضعفا بين السكان العراقيين . وعلاوة على هذا ، فإن نقص الوقود أدى الى عمليات قطع واسعة للاشجار بحيث أن إزالة الاحراج الناشئة عن ذلك قد تسبب كارثة أيكولوجية رئيسية في الشمال .

إن تلكؤ الحكومة العراقية خلال المفاوضات فيما يتصل بمذكرة التفاهم الجديدة قد زاد من تفاقم الحالة . وقد حذر الامين العام في رسالته المؤرخة في ٢٤ آب/اغسطس الى رئيس مجلس الامن من أن السكان في الشمال سيتعرضون لخطر حقيقي اذا لم تصل اليهم الامدادات الكافية من الغذاء والوقود في موعد أقصاه شهر تشرين الثاني/نوفمبر ، واذا لم تقم الحكومة بإعادة تخصيص حصص كافية من الغذاء قبل ذلك التاريخ .

لقد سبق أن استنتجت بأن حكومة العراق انتهكت التزاماتها بمقتضى المادتين ١١ و ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بفرضها حظرا داخليا على الاكراد في الشمال وسكان الاهوار في الجنوب ، لكنها اذا تقاعست عن تقديم تعاونها الكامل وغير المقيد في السعي من أجل تقديم الغذاء والوقود بكميات كافية فإنها تنتهك بذلك أبسط حقوق الانسان الاساسية وأقصد الحق في الحياة .

في بلد من أكثر بلدان العالم ثراء بالنفط ، يتعرض آلاف الناس لخطر الموت من البرد القارس اذا لم تغير الحكومة سياستها تغييرا كاملا وبسرعة . اذا استمرت حكومة

العراق في التلكؤ فينبغي أن تدرك أن سياستها ستكون بمثابة حكم بالإعدام على الكثيرين من مواطنيها الأكراد . ولكن عندما تحاول حكومة إنكار حق الحياة على طائفة معينة داخل الدولة ، فإن السؤال الذي يطرح نفسه لا محالة هو ما اذا كانت تقوم بممارسات إبادة للجنس على النحو المحدد في اتفاقية منع جريمة إبادة الاجناس والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨ .

اسمحوا لي أن أعرب عن الأمل في ألا يصبح من الضروري أن نطرح ذلك السؤال ، وفي أن تنهي حكومة العراق انتهاكاتها للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأن تبذل الجهود الضرورية للحيلولة دون وقوع كارثة أخرى للشعب الكردي ولسكان الأهوار في جنوب العراق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : المتكلم التالي هو وزير الإعلام الكويتي ، معالي الشيخ سعود ناصر الصباح . أرحب به وأدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

الشيخ سعود ناصر الصباح (الكويت) : السيد الرئيس ، لقد تابع وفد بلادي وبكل تقدير طريقة إدارتكم لأعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر الحافل بالجلسات والمشاورات . ولقد حققتم النجاح المنشود ، الأمر الذي تستحقون معه التهنئة والإشادة بحكمتكم وقدراتكم . إنكم تمثلون هنغاريا ، البلد الصديق للكويت ، التي وقفت معنا في محنتنا ، فناصرت الحق ، وتصدت للباطل . فلبلدكم الصديق ولكم منا الشكر والعرفان .

ويسرني أن أشكر سلفكم السفير جان برنارد مريميه على حسن قيادته لأعمال مجلس الأمن خلال الشهر المنصرم .

ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أعبر لكم عن تقديرنا لبيانكم التمهيدي الشامل في هذه الجلسة .

هذه هي المرة الثانية التي يجتمع فيها مجلس الأمن للاستماع الى نائب رئيس وزراء العراق ، في سعي منه لإقناع المجلس والعالم بأن العراق نفّذ التزاماته العديدة بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه واحتلاله للكويت . وكما تعلمون ، فإنه وبعد الجلسة الأولى من هذا النوع لمجلس الأمن ، التي عقدت يومي ١١ و ١٢ آذار/مارس من هذا العام ، اختتم رئيس مجلس الأمن لذلك الشهر جلسات الاستجواب تلك ببيان قصير جاء فيه ما يلي :

"إن مجلس الامن ، بعد أن أعرب عن وجهات نظره من خلال رئيسه والبيانات التي أدلى بها أعضاؤه حول مدى امتثال حكومة العراق لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الامن ذات الصلة ، استمع باهتمام بالغ الى بيان نائب رئيس وزراء العراق وردوده على الاسئلة التي وجهها إليه أعضاء المجلس .

"ويود أعضاء مجلس الامن التاكيد من جديد على تاييدهم الكامل للبيان الذي أدلى به رئيس المجلس نيابة عنهم في افتتاح الجلسة ٣٠٥٩ .

"يرى مجلس الامن أن حكومة العراق لم تمتثل بعد بالكامل وبدون شروط لهذه الالتزامات ، ويتعين عليها أن تفعل ذلك ولا بد لها أن تتخذ الإجراءات المناسبة على الفور في هذا الشان ، ويامل المجلس أن حسن النية الذي أعرب عنه نائب رئيس وزراء العراق سيقترن بالافعال" . ((S/PV.3059(Resumption 2 ، ص (٢١١)

هكذا كان حكم مجلس الامن على موقف العراق حينذاك من ادعاءات مندوبه بانه نفذ قرارات مجلس الامن ذات الصلة . وهكذا كان تمني المجلس من أن حسن النية التي أعرب عنها نائب رئيس وزراء العراق ستقترن بالافعال . وبالتالي فيحق لكم ، أعضاء مجلس الامن ، ولنا نحن في الكويت ضحية العدوان العراقي ، أن نتساءل الآن عما إذا كانت النوايا الحسنة التي أشير اليها قد اقترنت بافعال ، وعما إذا كان العراق قد استكمل تنفيذ قرارات مجلس الامن ذات الصلة ، وعما إذا كان يجوز لمجلس الامن أن يرفع أو يخفف عنه العقوبات المفروضة عليه .

إننا ، وبتجرد وموضوعية ، وبإحساس من المسؤولية التاريخية تجاه شعب الكويت ومصالحه وأمنه واستقراره ، وتجاه أمن واستقرار المنطقة والسلام العالمي ، نقول وبكل أسف إن العراق لم ينفذ جميع التزاماته بموجب قرارات مجلس الامن ذات الصلة . بل أكثر من ذلك يبدو أنه تراجع عن القبول ببعض التزاماته الاساسية ، التي كان قد قبلها من واقع قبوله الموثق للقرار ٦٨٧ (١٩٩١) بدون قيد أو شرط . ولعل أوضح مثل على ذلك موقفه من لجنة الامم المتحدة لترسيم الحدود بين الكويت والعراق .

دعوني أبدأ حديثي حول هذا الموضوع الهام باقتباس بعض نصوص الكلمات التي قالها نائب رئيس وزراء العراق أمام مجلس الأمن يوم الخميس ١٢ آذار/مارس من العام الحالي ، حيث قال :

"النقطة الأولى هي مسألة احترام حرمة الحدود الدولية . لا توجد مشكلة جوهرية في هذه المسألة ، بل مشكلة صغيرة هي مسألة سحب خمسة مراكز للشرطة ، وقد طلب العراق تأجيل البت في هذا الموضوع لحين البت في مسألة الحدود ، والتقرير نفسه يشير الى أن المنطقة هادئة منذ تشرين الأول/اكتوبر الماضي" . (S/PV.3059(Resumption 2) ، ص ١٧)

إننا نتساءل الآن ، ولكم كل الحق أن تتساءلوا معنا : هل أعمال وأفعال ومواقف الحكومة العراقية منذ ذلك التاريخ تتطابق مع ما جاء على لسان نائب رئيس وزراء العراق أمامكم . إنني أترك المجال هنا للوقائع أن تتحدث - والوقائع هذه المرة هي كلها وقائع عراقية يمكن سردها كما يلي :

أولا ، ملاحظات صادرة عن نائب رئيس وزراء العراق ، أدلى بها لصحيفة "الدستور" الأردنية الصادرة يوم ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٢ ، ونقلتها عن تلك الصحيفة في نفس اليوم وكالة الأنباء الفرنسية ، مفسرة لها كما يلي :

"رفض نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز ضمنا القرار الذي اتخذته لجنة تابعة للأمم المتحدة في ١٦ نيسان/ابريل بترسيم الحدود بين العراق والكويت . وقال إن الغربيين يعرفون تماما أن هذه الحدود لا يمكن أن تقبل وأن المشكلة ستبقى معلقة" .

ثانيا ، بيان أدلى به سعدي مهدي صالح ، رئيس المجلس الوطني العراقي ، لمراسل جريدة "الاندبندانت" البريطانية في بغداد ، يوم ١٢ أيار/مايو ١٩٩٢ . ويقتبس التقرير الذي نشر عن ذلك البيان ما ذكره رئيس المجلس الوطني العراقي حرفيا وقال فيه :

"إن العراق لن يقبل بالحدود الجديدة التي رسمتها الأمم المتحدة والتي تعطي أراضي عراقية للكويت ..." .

ثالثا ، بيان صادر عن طه ياسين رمضان ، نائب رئيس جمهورية العراق ، لمجلة "الوطن" الاسبوعية الاردنية الصادرة في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٢ ، أشار فيه الى : "أحقية العراق في الكويت الذي هو أمر معروف لا نستطيع إنكاره" . ثم يشير في موضع آخر الى "كون الكويت جزءا من العراق وجيلنا الحالي يتذكرها وهو موضوع يسبق حتى وقت أن كانت الامة واحدة" .

رابعا ، بيانات طفحت بالاكاذيب عن عمل اللجنة أدلى بها يومَي ١٦ و ١٧ أيار/مايو ١٩٩٢ في برنامج تلفزيوني عرض على شاشة تلفزيون العراق وتضمن تقريرا قدمه وزير الدولة للشؤون الخارجية العراقي وممثل العراق في لجنة ترسيم الحدود أمام المجلس الوطني العراقي .

خامسا ، بيان لاحق أصدره في ١٧ أيار/مايو ١٩٩٢ رئيس المجلس الوطني العراقي ، كرر فيه حجج العراق السابقة ضد اللجنة . ومما جاء في ذلك البيان العراقي ما يلي :

"يدين المجلس الوطني إدانة شديدة قرار لجنة ترسيم الحدود بين العراق والكويت وأسلوب عملها اللذين يتعارضان مع قواعد القانون الدولي وأنماط السلوك . ويعرب المجلس عن تحفظاته على النهج الخطير الذي أخذت به اللجنة وعلى القرارات التي توصلت إليها لانها تعرض للخطر حقوق العراق الوطنية . وفي هذا الصدد ، فإن مجلسنا يؤكد للعالم أنه لن يتنازل عن شبر واحد من أراضينا" .

سادسا ، رسالة مؤرخة في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٢ وموجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية الجمهورية العراقية بشأن عمل لجنة ترسيم الحدود ، والتي وصفها مجلس الأمن في بيانه بتاريخ ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٢ بأنها تشير إلى دعاوى العراق السابقة في الكويت دون أن تشير أيضا إلى عدول العراق بعد ذلك عن هذه الدعاوى ، وذلك ، في جملة أمور ، عن طريق قبوله للقرار ٦٨٧ (١٩٩١) .

سابعا ، جملة من الواضح أنها منسقة من البيانات التي أطلقت في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩٢ في الصحف والتلفزيون والاذاعة التي تخضع لسيطرة الدولة في العراق والتي أعلنت أن الكويت جزء من العراق .

ثامنا ، نشرت صحيفة "الجمهورية" العراقية بتاريخ ٥ و ٧ تموز/يوليه مقالين لمندوب العراق في جنيف يدعو فيها إلى إعادة رسم خريطة شبه الجزيرة العربية بحيث ، ضمن تغييرات أخرى في المنطقة ، "تتوحد" الكويت مع العراق .

تاسعا ، وفي مقابلة مع مجلة "الوطن" الاسبوعية الاردنية في ١٩ حزيران/يونيه أشار رئيس المجلس الوطني العراقي إلى أن "الكويت عراقية منذ وجد العراق على الارض" .

عاشرا ، ونشرت صحيفة "بابل" العراقية - التي يصدرها عدي صدام حسين - مقالا تصف فيه الكويت بأنها "محافظة" . وتجدر الإشارة إلى أن الصحيفة ذاتها وفي تاريخ ٢١ تموز/يوليه نشرت مقالا تتفاخر فيه بهذه التسمية .

حادي عشر ، يواصل التلفزيون العراقي منذ ٥ تموز/يوليه بث حلقات من برنامج "السراب واليقين" هدفه الاساسي إعادة كتابة تاريخ المنطقة بحيث تتناسب مع الفلسفة التضليلية والمسمومة التي تدعي بأن الكويت جزء من العراق .

ثاني عشر ، تتعمد إذاعة بغداد الرسمية إطلاق وصف منطقة "Province" على الكويت كلما استوجب ذكر الكويت ، في محاولة مكشوفة لتضليل الرأي العام .

ثالث عشر ، البيان الذي عممه الممثل الدائم للعراق لدى الامم المتحدة والذي أعد لالقائه أمام مجلس الامن في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٣ والذي يشكل هجوما جوهريا مغالطا للحقائق على الاحكام الخاصة بترسيم الحدود في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ومطالبات مجلس الامن العراق بضرورة احترام حرمة الحدود المتفق عليها .

رابع عشر ، تغيب ممثل العراق عن الاجتماعين الاخيرين للجنة الامم المتحدة لترسيم الحدود بين العراق والكويت على الرغم من أن بيان العراق للامين العام في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩١ ذكر "أنه سيشارك في أعمال لجنة ترسيم الحدود" ، وعلى الرغم مما جاء في قرار مجلس الامن ٧٧٣ (١٩٩٢) الصادر في ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٢ والذي "يحث الدولتين المعنيتين على التعاون الكامل مع اللجنة في إنجاز عملها" .

خامس عشر ، إخفاق العراق عموما في تقديم المساعدة الكافية إلى بعثة الامم المتحدة للمراقبة بين العراق والكويت للحفاظ على أمن الاشخاص العاملين مع لجنة ترسيم الحدود والذين يقومون بوضع علامات الحدود على امتداد خط الحدود المرسومة .

سادس عشر ، جاء على لسان طارق عزيز في كتاب صدر مؤخرا لسعد البزاز رئيس تحرير صحيفة الجمهورية العراقية "حرب تلد أخرى" ما يلي :

"كان لابد من حماية العراق بأسلوب الهجوم ، وليس صحيحا القول إن قرار الثاني من آب جاء قرارا بلا جذور ، فقد استمرت مقدمات ذلك القرار على مدى عشر سنوات سبقته" .

سابع عشر ، جاء في نفس الكتاب وصفا لنوع الصلة بين العراق والكويت من قبل طه ياسين رمضان ، واقتبس :

"لم يكن لدينا أي خلل في الاعتقاد بأن الكويت جزء من العراق ، وأنها لا تقع ضمن منطق الوحدة العربية ، فهي جزء من قطر واحد وليست قطرا بإمكانه أن يتوحد مع آخر سواه" .

إن الأفعال العراقية تلك ، والصادرة من قيادات سياسية وفنية هي علاوة على كونها تحديا ورفضا لصلب وجوهر قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، فإنها تأتي لتكون جزءا من عملية منظمة ومدروسة تهدف إلى ابقاء هذه المنطقة من العالم في حالة توتر وعدم استقرار ، وتغذية الجيل الحالي والأجيال القادمة من سكان العراق بمغالطات وأباطيل تعرف القيادة العراقية قبل غيرها زيفها وتجنيها على الحقيقة والواقع . وإلا ، فكيف لنا أن نتصور أن الكتب الدراسية في مادتي الجغرافيا والتاريخ ، وهي كتب تصدرها وتطبعها الحكومة العراقية وتدرّس لطلبة العراق ، لا تزال تعتبر الكويت "المحافظة التاسعة عشرة" ، ولا تزال خريطة العراق تمتد لتحوي داخلها الكويت ، تلك الدولة المستقلة ذات السيادة والتي قبل العراق وجودها ، بموجب مواثيق عديدة كان آخرها القرار ٦٨٧ (١٩٩١) .

إنني أتساءل : هل بعد ذلك كله يتوقع نائب رئيس وزراء العراق من مجلس الأمن تصديق مقولته بأنه يلتزم وينفذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، ويطالبكم برفع العقوبات الاقتصادية عنه ؟

إننا على العكس من ذلك ، نرى أن على مجلس الأمن أن يدرس ما نادت به الفقرة ٣٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، والتي تتمثل في "اتخاذ ما يلزم من خطوات أخرى لتنفيذ هذا القرار ، وضمان السلم والأمن في المنطقة" .

إن تركيزي في بياني هذا أمام المجلس على موضوع قضية الحدود ، وسيادة الكويت ، وبهذا التفصيل ، يأتي ليعكس علاقة هذا الموضوع بصميم الأمن والاستقرار في المنطقة ، الأمر الذي يستوجب من جانبنا التنويه بموقف الكويت المبدئي من احترام وحدة أراضي العراق وسلامته الإقليمية لكن العراق من جانبه غير ممتثل ، ولا يرى بأنه يتحتم عليه احترام سيادة الكويت وسلامته الإقليمية ، الأمر الذي يعتبر مخالفة خطيرة لأحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وغيره من القرارات ذات الصلة . ولعلني أذكر على رأس تلك المواضيع ما يلي :

أولا ، سحب مخافر الشرطة العراقية من الاراضي الكويتية . كما يعلم المجلس ، فإن العراق لا يزال يماطل في إزالة أسباب تواجده داخل الاراضي الكويتية بواقع استمرار احتفاظه بمخافر الشرطة . وقد وثّق الامين العام هذه المخالفة في تقاريره المعنية ببعثة المراقبة في العراق والكويت . وبالرغم من المحاولات الحثيثة لقائد البعثة السابق الجنرال غرايندل والقائد الحالي الجنرال ديبواما ، فإن العراق رفض الانصياع للمطالبة الدولية بسحب هذه المخافر .

كان العراق يدّعي أنه سيسحب هذه المخافر بناء على نتائج الترسيم التي توصلت إليها لجنة الترسيم . وبالرغم من أن اللجنة انتهت من ترسيم الحدود البرية في تموز/يوليه الماضي ، استمر العراق بمماطلته مدعيا أنه سيسحب هذه المخافر بعد الانتهاء من وضع الاعمدة في مواقعها . إن اللجنة ستنتهي هذه الايام من وضع آخر عمود على طول الحدود البرية مع العراق ، فهل سيسحب العراق مخافره من الاراضي الكويتية ؟

أنتهز هذه المناسبة لاشير إلى مبدأ آخر مترابط مع تواجد المخافر العراقية داخل الاراضي الكويتية . فكما تعلمون اقترحت بعثة المراقبة أن يحترم الطرفان مبدأ المسافة المعقولة ، مسافة ألف متر من الخط الحدودي على خريطة بعثة المراقبة . إن الهدف من اعتماد هذا المبدأ هو تحاشي أية حوادث بين الجانبين من شأنها أن تهدد أمن المنطقة المنزوعة السلاح . وفي الوقت الذي وافقت فيه الكويت على الالتزام بهذا المبدأ ، فإن العراق ماطل مرددا ضرورة انتظار عملية الترسيم .

إن أعضاء المجلس يرون بأنفسهم نتيجة عدم انصياع العراق لهذا المبدأ ، بل وتغلغله داخل الاراضي الكويتية في حوادث متكررة في المنطقة الحدودية أدّت إلى اشتباكات ومواجهة . إن عدم انصياع العراق أدى إلى مصرع رجل شرطة كويتي ، الملازم العنزي ، في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٣ ، وإلى اختطاف أو محاولة اختطاف مدنيين يقومون بأعمال غير عسكرية في المنطقة . فهل العراق ، وبعد أن شارفت عملية الترسيم البرية على الختام ، مستعد للالتزام بمبدأ المسافة المعقولة ؟

ثانيا ، إطلاق سراح الاسرى والمفقودين الكويتيين ورعايا الجنسيات الثالثة . دعوني أبدأ عرضي لهذا الموضوع من إجابة نائب رئيس الوزراء العراقي في جلسة مجلس الامن يوم الخميس ١٣ آذار/مارس ١٩٩٢ على سؤال حول هذا الموضوع لسعادة سفير الهند في تلك الجلسة ، حيث قال طارق عزيز :

"السيد ممثل الهند المحترم أشار إلى موضوع المحتجزين وأرجو أن يكون الإيضاح الذي قدمته في بياني كافيا . أنا أؤكد للسيد سفير الهند المحترم أن العراق سيبذل قصارى جهده لحل هذه المسألة . وقلنا إننا أعطينا الملف للصليب الاحمر ، أي أوكلنا المهمة للجنة الدولية للصليب الاحمر لكي تقوم بكل التحريات ، وبكل الإجراءات اللازمة لوضع حد نهائي لهذه المسألة ، وتقديم تقرير للمجلس بشأنها" . ((S/PV.3059 (Resumption 2) ، ص ١٩٦)

إن غموض إجابة مندوب العراق ، وعدم التزامه المحدد لم يفت على أعضاء مجلس الامن ، وبالذات المندوب الدائم لليابان ، الذي ختم جلسة الاستجواب تلك بمداخلة قال فيها :

"إن مصير الرعايا الكويتيين والبلدان الثالثة شاغل رئيسي لبلادي . لقد طرح بالامس سؤال حول زيارات لجنة الصليب الاحمر الدولية إلى مراكز الاحتجاز في العراق ، خاصة عما إذا كان يمكن إجراء هذه الزيارات وفقا لإجراءات لجنة الصليب الاحمر الدولية . ولست متأكدا من أن الجواب العام الذي قدمه نائب رئيس الوزراء توا بشأن التعاون مع لجنة الصليب الاحمر الدولية يغطي هذه النقطة المحددة البالغة الاهمية . وسنتابع عن كثب التطورات المتصلة بهذه النقطة بالذات ، وقد نشير هذا الموضوع مرة أخرى في مناقشات مجلس الامن" . (المرجع نفسه ص ٢٠٨-٢١٠)

منذ تلك الجلسة لمجلس الامن في ١١ و ١٢ آذار/مارس من هذا العام ، ورغم التعهد العراقي ، وشكوك أعضاء مجلس الامن في مصداقية ذلك التعهد ، ما زال موضوع الاسرى والمحتجزين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة يراوح في مكانه حتى هذه اللحظة .

إن قضية الاسر والمحتجزين والمفقودين الكويتيين والجنسيات الثالثة في العراق تتصدر اهتمامات السلطات الكويتية المختصة ، حيث أنها قضية إنسانية وأخلاقية تترتب عليها تبعات شرعية دينية وقانونية كثيرة وتمس أعدادا كبيرة من العائلات الكويتية .

إن رفض النظام العراقي ومماطلته في تقديم كشوف كاملة بسجون وأماكن الاعتقال ، علاوة على رفضه المستمر حتى هذه اللحظة السماح لمندوبي لجنة الصليب الاحمر الدولية بزيارة المعتقلات والسجون العراقية ، بحرية وبدون إخطار مسبق ، كما تنص عليه الإجراءات الموحّدة المعتمدة من قبل اللجنة الدولية ، ورفض السلطات العراقية تقديم أية معلومات عن المفقودين والمتوفين من أولئك الاسرى والمحتجزين للجنة الصليب الاحمر الدولية يشكل سببا لعدم التعرف على العدد الحقيقي لمن تأسرهم وتحتجزهم السلطات العراقية . إن قضية الاسرى والمحتجزين والمفقودين لا تأخذ أهميتها من العدد ، كَبر أم صَغر ، إنما من حقيقة الكرامة الإنسانية ، والحقوق والواجبات القانونية والشرعية والالتزامات المترتبة على النظام العراقي بشأنهم .

إن الكويت لترجو فيما يتعلق بهذه القضية الإنسانية أن يقوم مجلس الامن باستعراض إجراءات النظام العراقي على أساس المعايير التي حددتها اتفاقيتا جنيف الثالثة والرابعة ، وعلى أساس الشروط والضوابط التي اعتمدتها لجنة الصليب الاحمر الدولية في مثل هذه الحالات وهي إجراءات قانونية وأدبية ملزمة للعراق .

إن شعب الكويت ، وبالذات ذوي الاسرى والمفقودين ، لا يتفهمون كيف أن حياة الإنسان يمكن أن تكون سلعة ، وأداة مقايضة ، ووسيلة ضغط . وهم يأملون من مجلس الامن بكل صلاحياته أن يربط ربطا عضويا بين إزالة أو تخفيف أي نوع من أنواع العقوبات على العراق وإطلاق آخر أسير لديه وتقديم البيانات التفصيلية عن المفقودين .

(تكلم بالانكليزية)

إنني أحضر المجلس ظهر اليوم حاملا رسالة شخصية من أسر الضحايا والرهائن وأسرى الحرب الذين ما زالوا محتجزين لدى العراقيين - هو نداء من تلك الاسر لإنهاء

معاناتها ، ولإنهاء عذابها . إنه الجانب الإنساني لهذه القضية . ونناشد المجلس ، ونناشد كل المنظمات الدولية أن يجدوا حلا عادلا وينهو هذا العذاب . إن معاناة الأسر في الكويت لا تطاق ، ونناشدكم مرة أخرى ، كأعضاء في المجلس وكدول ، أن تقدموا لنا يد العون في هذا المسعى .

(واصل كلمته بالعربية)

ثالثا ، إعادة الممتلكات المسروقة من القطاعين الحكومي والخاص . منذ عين الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩١ منسقا خاصا يشرف على إعادة الممتلكات الكويتية المسروقة من قبل النظام العراقي ، قامت الكويت ، ومنذ ذلك التاريخ ، بتقديم قوائم تفصيلية للممتلكات المسروقة من ٢٧ وزارة وهيئة ومؤسسة حكومية ، وكذلك قوائم من القطاع الخاص . وكان مرفقا ببعض هذه المطالب كشوفات جرد قامت بها سلطة الاحتلال العراقية تم العثور عليها بعد طرد القوات العراقية من الكويت .

لقد قام المنسق الخاص الذي عينه الأمين العام والجهاز المساعد له بجهود تستحق التقدير والاشادة لإعادة الممتلكات التي أعلن العراق عن استعداده لإعادتها ، ولقد تم استلام ممتلكات تابعة لمجموعة بسيطة من الهيئات والوزارات الحكومية .كما أن هناك بعض الممتلكات التي تخص وزارة الدفاع في طريقها الى الإعادة ، ويجري العمل الآن على وضع الترتيبات اللازمة بشأنها . لكننا يجب أن ننوه بأن غالبية تلك المعدات لم تسلم من التدمير المتعمد .

ان ملاحظات الكويت على هذا الموضوع تتمثل فيما يلي : أولا ، أن السلطات العراقية لم تبد أي رد حتى هذه اللحظة على مصير الممتلكات الخاصة بالوزارات والهيئات الحكومية الاخرى ؛ ثانيا ، إن السلطات العراقية رفضت رسميا مسؤولياتها عن إعادة الممتلكات المسروقة من القطاع الخاص ، وهي مسروقات تتجاوز قيمتها مئات الملايين من الدولارات ، وتمت سرقة بعضها وترحيلها الى العراق بموجب كشوفات جرد صادرة عن وزارات عراقية ، وبتواقيع وأختام أجهزة متخصصة حكومية جاءت الى الكويت للاشراف على عمليات السرقة والنقل ولدينا بعض الاصول والصور عن تلك المستندات التي تركها النظام العراقي عقب طرده ؛ ثالثا ، إن العراق يتجاهل الاستجابة لاستعجال المنسق الخاص للامم المتحدة والمشرف على إعادة الممتلكات الكويتية بشأن سرعة إعادة منظومة صواريخ الهوك الكويتية التي اعترف العراق بسرقتها ، واستخدمها لفترة قصيرة حول بغداد بعد طرد قواته من الكويت .

إن العراق ، ما لم يستكمل إعادة الممتلكات المسروقة من القطاعين العام والخاص ، يعتبر مخلا بأحكام القرارين ٦٨٦ (١٩٩١) و ٦٨٧ (١٩٩١) ، كما أنه ملزم بالتعويض عن تلك الممتلكات التي دمرت خلال عمليات السرقة والإعادة .

رابعا ، قيام العراق بمسؤولياته القانونية بشأن التعويضات . إن النظام العراقي قد انتهك التزاماته - بل هو في الواقع يقف موقف المتحدي لتلك الالتزامات التي نص عليها الجزء (هاء) من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) بشأن التعويضات وتشغيل صندوق التعويضات على نحو ما نصت عليه الفقرة ١٩ من هذا القرار . وهذا الانتهاك ينطوي على فاجعة مزدوجة ، ذلك أنه ما برح يلحق الاذى بالعراقيين وغير العراقيين على السواء .

وهذه المسألة هي الاخرى مسألة انسانية لها أهمية كبيرة لا بد أن يُساءل عنها النظام العراقي مساءلة كاملة .

إن مجلس الامن وهو يناقش اليوم للمرة الثانية ، وفد العراق الذي جاء على هذا المستوى العالي ، إنما عليه أن ينظر بعناية في مجموعة من الامور التي نعتقد بكل انصاف وموضوعية أنه عند بحثها يمكن تحديد مدى التزام العراق الفعلي والعملي بقرارات مجلس الامن ذات الصلة .

أولا ، هل لممثل العراق أن يعلن بصورة قاطعة في هذا الوقت باسم حكومته ، وفقا لما يقتضيه ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الامم المتحدة ولما تستوجبه سائر الالتزامات التعاهدية ، إن العراق ينبذ استعمال القوة كاداة من أدوات سياسته الوطنية ، ثم على وجه التحديد ، إن العراق ينبذ بصورة دائمة وبلا تحفظات استعمال القوة ضد الكويت ؟

ثانيا ، هل لممثل العراق أن يعيد التاكيد في هذا الوقت نيابة عن حكومته وبدون لبس قبولها السابق غير المشروط لقرار مجلس الامن رقم ٦٨٧ (١٩٩١) بالكامل وعلى الاخص الفقرات ٢ و ٣ و ٤ ؟

ثالثا ، هل لممثل العراق أن يعلن بصورة قاطعة في هذا الوقت باسم حكومته ، وفقا لما يقتضيه قرارا مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٧٣ (١٩٩٢) ولما يستوجبه قبول العراق للقرار ٦٨٧ (١٩٩١) وللجنة ترسيم الحدود بين العراق والكويت ، أن العراق سيقبل وسيحترم قبولا واحتراما كاملين الحدود بين العراق والكويت كما رسمتها لجنة الامم المتحدة لترسيم الحدود بين العراق والكويت ؟

رابعا ، هل لممثل العراق أن يعطي في هذا الوقت وباسم حكومته تعهدا بموجب القرارين ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٧٣ (١٩٩٢) ، بازالة مخافر الشرطة العراقية فورا ، هذه المخافر التي لا تتفق والوضع القانوني للحدود المرسومة بين العراق والكويت ؟

خامسا ، هل لممثل العراق أن يعلن بصورة قاطعة في هذا الوقت باسم حكومته ، ووفقا لما يستوجبه القرار ٦٨٧ (١٩٩١) واتفاقيتا جنيف الثالثة والرابعة ، أن العراق سيسمح للجنة الصليب الاحمر الدولية بان تصل وصولا كاملا وفوريا متى وحيثما

طلب اليها ذلك الى اماكن تواجد اسرى الحرب وسائر الاشخاص المعتقلين والمفقودين ، وأن العراق سيقدم في الحال تفاصيل كاملة عن جميع المواطنين الكويتيين ورعايا الدول الاجنبية ممن احتجزوا في أي وقت لدى العراق وإعادة هؤلاء الى أوطانهم وذويهم ؟

هذه الامور ، ضمن أمور أخرى ، تشير الى شروط أساسية لا غنى عنها لاستتباب الامن والاستقرار في المنطقة مستقبلا . إنها اختبار لمدى جدية التزام النظام العراقي بسلطة القانون . فإذا لم ينفذ ما يتعهد به ، عندئذ ترى دولة الكويت أن القضية الحقيقية التي ينبغي للمجلس أن يتدارسها هي التحديد الفوري بموجب الفقرة ٣٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) لما "قد يلزم اتخاذه من خطوات أخرى لتنفيذ هذا القرار وضمان السلم والامن في المنطقة" .

من متابعتنا لكلمة رئيس وفد العراق يتضح لنا ، ولا شك أنه قد اتضح لكم أيضا ، أن حكومة العراق تنطلق في تفسيرها لفقرات القرار ٦٨٧ (١٩٩١) من أن رفع العقوبات عنها انما هو مرتبط بالقضاء على أسلحة التدمير الشامل كما وردت في الجزء ثالثا من ذلك القرار . ولا شك أنكم تشاركونني الرأي بأن هذا المفهوم خاطئ من أساسه ، فهو يعكس رغبة انتقائية من العراق وحده ، وتفسيرا خاطئا للقرار ٦٨٧ (١٩٩٢) . إن ذلك القرار هدف الى اقرار وصيانة السلم واستتباب الامن في المنطقة ، وبالتالي فإن العقوبات المترتبة عليه مرتبطة بالتنفيذ الكامل لجميع بنود ذلك القرار بدون تمييز أو تفضيل . بل لعل أول ما يجب أن ينفذ من ذلك القرار هو فقرات منطوقه الخاصة باحترام سيادة واستقلال الكويت بموجب حدودها مع العراق الموصوفة في المحضر المتفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية والموقع في ٤ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٦٣ . تلك الحدود التي رسمتها الآن لجنة الامم المتحدة الخاصة بترسيم الحدود بين الكويت والعراق ، والتي سنحتفل خلال هذا الاسبوع ان شاء الله بالانتهاء من وضع آخر عمود من أعمدتها استجابة لقرارات اللجنة .

ان شعب الكويت يرى أن دور مجلس الامن بهذا الصدد ليعني أكثر من مجرد اختبار أساسي لالية صيانة السلم المتاحة لدى المجتمع الدولي المتحضر . فمحافظة مجلس الامن

محافظة كاملة على الالتزامات المترتبة على العراق بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، وسائر القرارات الملزمة قانونيا ، وعدم تجزئتها هي التي سيحدد ما اذا كان أطفالنا وأحفادنا سيعيشون في ظل السلام ، أم أنهم سيتذوقون مرة أخرى مرارة الفظائع التي تجرعها شعب الكويت مؤخرا على أيدي النظام العراقي ، وما اذا كان بوسع شعب العراق أن يواصل مسيرة حياته أم أنه سيبقى رهينة في يد نظام عاص لا يزال يسعى الى تبرير جرائمه بحق السلم وانتهاكاته للمواثيق والاعراف الدولية .

إن ما هو في الميزان ، هو أمن المنطقة بأسرها ، هذه المنطقة التي يرتبط أمنها ارتباطا عضويا ومصيريا بالأمن والسلام العالمي .

إن الكويت ، من جانبها ، تتعهد وتعلن عن عزمها الأكيد والموثق بتنفيذ جميع الالتزامات المترتبة عليها بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وهي تسعى لتحافظ على أمن وسلام المنطقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر وزير الاعلام في الكويت على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي بلادي والي .

أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل جمهورية ايران الاسلامية ، يطلب فيها دعوته للمشاركة في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المعتادة اقترح ، بموافقة المجلس ، دعوة ذلك الممثل للمشاركة في المناقشة ، دون أن يكون له حق التصويت ، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بدعوة من الرئيس شغل السيد خرازي (جمهورية ايران الاسلامية) مقعدا الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : المتكلم التالي هو ممثل جمهورية ايران الاسلامية ، وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلي والإدلاء ببيانه .

السيد خرازي (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد اقتبس نائب رئيس وزراء العراق ، في بيانه أمام هذه الهيئة ، أجزاء من رسالة ، هي الآن سيئة السمعة ، من وزير الخارجية العراقي توجه ادعاءات لا أساس لها ضد بلادي .

لقد زعم نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية على حد سواء أنهما يشيران الى تقارير صحفية لإثبات صحة ادعاءاتهما لما يسميانه تعزيز القوة العسكرية الايرانية ، وبخاصة في مجال أسلحة التدمير الشامل . ولكن الذي فشلا في ذكره - وأنا واثق بأن

هذا كان متعمدا - هو أن مصدر كل هذه الاكاذيب ينبعث ، بشكل أو بآخر ، من بغـــداد . ومن المؤكد أن أعضاء المجلس لاحظوا - كما لاحظت - أن معظم هذه القصص تقريبا مصدرهـــا منظمة ارهابية مركزها العراق ، تمولها وتمدها بالعتاد وتدربها وترعاها حكومة نائب رئيس الوزراء .

ومن المؤسف أن العراق لا يزال يتبع نفس التكتيكات الدعائية التي استخدمهـــا خلال حربه العدوانية ضد ايران ، في محاولات لتوليد الخوف فيما بين بلدان المنطقـــة ، ويأمل ، في الوقت ذاته ، أن يقنع مجلس الامن بتخفيف الجزاءات ضد العراق ، بينمـــا كانت أكثر الطرق منطقية هي أن يمتثل العراق لالتزاماته الدولية .

لكن اسمحوا لي بأن أذكر باختصار ، بغرض التسجيل ، أن هذه الدعاوى ليست سوى أكاذيب محضة . إن ما تسعى اليه جمهورية ايران الاسلامية جاهدة في مجال التسلح هـي أن تعود بقدراتها الدفاعية الى وضعها الذي كانت عليه قبل عام ١٩٨٠ عندما غزا العـــراق بلادي . علاوة على ذلك ، فإن تعاوننا المستمر مع الوكالة الدولية للطاقة الذريـــة ينبع من كون جمهورية ايران الاسلامية متمسكة بالتزاماتها بمقتضى معاهدة عـــدم الانتشار ، ومن أنها ليست لديها نية على الإطلاق لتطوير قدرات نووية .

إن المساعي التي بذلتها جمهورية ايران الاسلامية خلال سنوات من المداولات فـــي مؤتمر نزع السلاح للانتهاء من صياغة اتفاقية جديدة بشأن الاسلحة الكيميائيـــة ، والجهود التي نبذلها مؤخرا خلال الدورة الراهنة للجمعية العامة للحصول على تأييـــد أكبر للاتفاقية الجديدة ، لدليل على أننا كضحية للاسلحة الكيميائية العراقيـــة - نعتبر هذه الاسلحة وحشية ونواصل بذل جهودنا لحظرها .

في الختام ، أود أن أؤكد أن هدف العراق الرئيسي بعد هزيمته في الكويـــت لا يزال هو تصوير ايران على أنها تهديد لمنطقتنا . وخطة العراق هي أن يصرف انتبـــاه المجتمع الدولي بشكل عام ، والمجلس بشكل خاص ، عن عدم امتثاله لقرارات مجلس الامن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعتزم ، بموافقة أعضـــاء المجلس ، تعليق الجلسة الآن . وأدعو الاعضاء الى الاجتماع فورا لإجراء مشاورات .

علقت الجلسة الساعة ١٨/٣٥ واستؤنفت الساعة ١٩/٢٠

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سأعلق الآن الجلسة حتـــى الساعة ١٠ من صباح يوم الثلاثاء ، الموافق ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ .

علقت الجلسة الساعة ١٩/٣٥